# الحـــوار

حزب الحوار الوطني

توزع مجاناً

يوميـــة سياسيـــة تصدر مؤقتـــاً يوم الجمعـــة

الجمعة ٢٠٠٥/١٢/١٦ رقم العدد ٦٤



نشاطات حزب الحوار الوطني
ص ٢

أحداث لبنان، الأحداث العربية والدولية
ص ٤/٥

الحدث بعيون عربية، غربية وإسرائيلية
ص ٦/٧

كيف تمارس مواطنيتك
ص ٨


## المشهد اللبناني

# على وقع جريمة اغتيـــال جـــبران تويني لبنـــان في قلب العاصفة

شهد لبنان هذا الأسبوع جملة من التطورات السياسية والأمنية كان أبرزها على الإطلاق جريمة اغتيال المدير العام لصحيفة «النهار» النائب جبران تويني. إذ تبدى جلياً مدى الانكشاف الأمني الخطير. فبدت البلاد هذا الأسبوع وكأنها دخلت للتو «قلب العاصفة» فالتجاذب الخارجي حول لبنان بلغ أوجه والتجاذب الداخلي آخذ في التصاعد رغم ان الصراع الداخلي اتخذ أشكالاً متعددة، ليس أقلها الخلاف الذي عبر عنه وزراء أمل وحزب الله بالانسحاب من جلسة الحكومة الأخيرة وتعليق مشاركتهم في الحكومة في ضوء ما قرره مجلس الوزراء بعيد جريمة اغتيال تويني، من طلب إلى الأمم المتحدة تشكيل محكمة ذات طابع دولي في جريمة اغتيال الحريري وتوسيع صلاحيات لجنة التحقيق في هذه الجريمة لتشمل كل جرائم الاغتيال ومحاولات الاغتيال الواقعة خلال الأشهر الخمسة عشر الماضية. وما لبثت أن وظفت «الأكثرية» تداعيات اغتيال تويني في فتح ملف رئاسة الجمهورية من جديد، إذ دعت إلى جلسة استثنائية لمجلس النواب للبحث في استمرار وجود رئيس الجمهورية إميل لحود الذي قالت انه جدد له بإرادة سوريا وخلافا لأحكام الدستور. هذا بينما كانت أروقة الأمم المتحدة تشهد مداولات في عملية التحقيق، المثيرة للجدل، بعد تسلم أمينها العام كوفي أنان التقرير الثاني للقاضي الدولي ديتليف ميليس، رئيس لجنة التحقيق الدولية.

ففي وقت كانت فيه الأنظار مشدودة إلى التقرير الثاني الذي قدّمه ميليس إلى مجلس الأمن الدولي، والذي أشار فيه إلى «تباطؤ التعاون السوري»، وأن التحقيقات سجّلت تقدماً كبيراً في الشق اللبناني، مطالباً بتقدّم يوازيه في الشق السوري، مشيراً إلى أن أدلة قوية ضد الضباط الموقوفين الخمسة، وضد مسؤولين سوريين رفيعي المستوى، تسلم أعضاء مجلس الأمن مشروع قرار جديد أعدته فرنسا، بالتنسيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا، يمدد التحقيق في اغتيال الرئيس الحريري لمدة ستة أشهر أخرى، ويطالب القرار الحكومة السورية بمزيد من التعاون، دون الإشارة إلى موضوع العقوبات. وهنا يقال ان هذا الإجراء جاء بطلب فرنسي، لعدم الدفع باتجاه إثارة مسألة العقوبات في هذه المرحلة. (...)

ص ٧

### الحدث بعيون إسرائيلية

## مفتاح السلام.. الضغوطات الغربية وليس الديمقراطية

تناولت الصحف العبرية الوضع السياسي في إسرائيل على مقربة من الانتخابات التشريعية فأكد أحدهم ان شارون لم يغير عاداته وأسلوبه المعهود في تدمير ما صنعته يداه فيما أكد أحدهم انه لو كان للرأي العام قيمة أو اعتبار لدى القيادات الإسرائيلية والفلسطينية لكان حل النزاع قد حصل منذ زمن بعيد. كما تناولت الصحف العبرية رؤيتها للقيادة الفلسطينية التي ستنبثق عن هذه الانتخابات ومستقبل المفاوضات فأبدت تخوفاً على مصير الصراع وربط أحدهم بين نظرة الغرب التبسيطية إلى مفهوم الديمقراطية في الشرق الأوسط حيث لا يوجد إلاّ الخيار بين الدكتاتورية العلمانية أو الدكتاتورية الإسلامية والأفضل هو التعامل مع الأولى شرط ممارسة الضغوط عليها لحل الصراع العربي. الإسرائيلي. في حين كشف أحد التقارير الإسرائيلية ان قوات البحرية الإسرائيلية تتوقف عن عبور قناة السويس! مخافة من هجمات تتوقع أن تواجهها من قوى وصفتها بأنها «إرهابية جهادية»..

ونشرت «جيروزاليم بوست» في صدر صفحتها الأولى خبراً حصرياً يؤكد ان ثمة معلومات موثوقة تفيد بأن قيادة قوات البحرية الإسرائيلية قررت التوقف عن إرسال سفن حربية عبر قناة السويس خوفاً من أن يتم استهداف هذه السفن من قبل «إرهابيين» جهاديين. ونقلت عن مسؤول كبير في البحرية الإسرائيلية، تأكيده ان هذه الخطوة تأتي للحؤول دون استفزاز «الإرهابيين». هذا وقد أشارت «جيروزاليم بوست»، إلى ان عدداً كبيراً من المحللين الإسرائيليين قللوا من شأن هذه الخطوة خصوصاً وان قوات البحرية الإسرائيلية قلما تستخدم القناة. وكتب يوسي ساريد، الزعيم السابق لحزب ميرتس اليساري، الذي أعلن مؤخراً انسحابه من الحياة السياسية الإسرائيلية في «هآرتس» مقالة ساخرة تحت عنوان «كلمة جيدة عن شارون». وأشار ساريد الذي كان قد اتهم رئيس الحكومة المستقيلة بالفساد، إلى ان عليه أن يقول كلمة إيجابية عن شارون حتى لو أصابه الندم في ما بعد. وأوضح انه لن يشيد بخطة فك الارتباط مع غزة لأنها تهدف إلى تعزيز الوجود الإسرائيلي في الضفة، بل سيثني على كل ما قام به شارون من أجل «تهشيم» اللجنة المركزية لـ«تكتل ليكود» (التفاصيل ص ٧)

ص ٧

### الحدث بعيون عربية

## تذكير للعالم بما يجري في فلسطين

ردت المقاومة الفلسطينية على الاعتداءات المتواصلة خلال الأيام الماضية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فنفذت حركة الجهاد الإسلامي عملية استشهادية في مدينة نتانيا، قتل فيها خمسة إسرائيليين وأصيب نحو خمسين آخرين ثلاثة منهم بحال خطرة. وفيما دانت السلطة الفلسطينية العملية معلنة «ملاحقة منفذيها»، أبرزت الصحف العربية العملية فتباينت الآراء نحوها لكنها أجمعت على ان الدولة العبرية لم توقف اعتداءاتها على الفلسطينيين يوماً واحداً. فأكد البعض انها تعتبر رداً مشروعاً على الانتهاكات الإسرائيلية واعتبرها أحدهم تذكيراً بالدم الفلسطيني المراق، فيما رأى آخرون انها تشكل إجهاضاً لمحاولات تحريك عملية السلام!.

وأكد طلال سلمان في «السفير»، ان هذه العملية الاستشهادية في نتانيا لن تجد من يدافع عنها، أقله علناً، إلاّ من خطط لها ونفذها ذلك ان «الرأي العام» لم يعد يفهم أو يقبل الأسباب الموجبة لمثل هذه العمليات. فهذا «الرأي العام» لم يعد ينتبه أو يظهر الحد الأدنى من التعاطف أو الإشفاق على الضحايا الفلسطينيين المقتولين. واعتبر ان هذه العملية الفدائية رسالة إلى من يعكفون على مكافحة الإرهاب من غير أن يتذكروا إرهاب الدولة في إسرائيل. ورجح سلمان، ان توقيت العملية يجعلها موجهة، مباشرة، إلى القمة الإسلامية التي يعد لعقدها في مكة المكرمة. ربما للتذكير بأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وأهلها من ضحايا الإرهاب، بعدما صار (التفاصيل ص ٦)

ص ٦

### الحدث بعيون غربية

## العراق نحو الأفضل لكن واشنطن بلا أخلاق

بينما جدد مُنّة العراق، خلال مباحثات تجري في اسطنبول، التأكيد على مطالبهم بوقف العدوان الأميركي على مناطقهم وبجدول زمني لخروج الاحتلال من العراق كشرط أساسي للمشاركة في اقتراع الخامس عشر من الشهر الحالي، تواصلت المقالات الأميركية التي تتحدث عن القيم والأخلاقيات الضائعة عند الإدارة الأميركية فبرزت شكاوى من الانهيار الأخلاقي لإدارة الرئيس جورج بوش، خصوصاً بعد الكشف عن «شراء» الاحتلال الأميركي في العراق لصحف وصحافيين من أجل «الترويج» للاحتلال في هذا البلد. وهناك من أشاد بصحافيين عرب تعرضوا للاعتقال أو الموت في سبيل الكلمة الحرة مقابل عملية «الإفساد» التي تمارسها الحكومة الأميركية في العراق. كما أشارت إلى قضايا التعذيب والانتهاكات التي تمارسها أميركا في سجونها حول العالم و«الأنكى» هو الكذب الذي تقابل به هذه الإدارة مثل هذه الانتهاكات التي لم تعد خافية على أحد. كما تناولت الملف العراقي من بوابة الانتخابات المرتقبة فلاحظ أحد المحللين ان ثمة إجماعاً في أوساط الستّة بعد التفجيرات الأخيرة في فنادق في العاصمة الأردنية، مفاده ان أكثر الوسائل تأثيراً في النظام السياسي الوليد في بغداد هو عدم اتباع أساليب زعيم تنظيم «القاعدة» في بلاد الرافدين أبو مصعب الزرقاوي.. لكن الأهم من تراجع الدعم للزرقاوي هو أن تقنع إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش العراقيين والمسلمين بأن أميركا سترحل عاجلاً وليس آجلاً لأن أفول نجم الزرقاوي لا يعني أبداً ان المسلمين يتقبلون الوجود العسكري الأميركي والاحتلال في العراق. وفي خضم (التفاصيل ص ٦)

ص ٦

## نشاطات حزب الحوار الوطني في أسبوع

**تناول رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي خلال لقاءاته واجتماعاته هذا الأسبوع، مختلف الأوضاع الداخلية والإقليمية. وتوقف عند الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وحذر تكراراً من إهمال الناس. وندد المهندس مخزومي، إثر زيارته البطريرك صفير بجريمة اغتيال النائب جبران تويني. وفي السياق، قدم المكتب التنفيذي في حزب الحوار الوطني برئاسة المهندس فؤاد مخزومي التعازي بالشهيد جبران تويني في كنيسة مار نقولا - الأشرفية. وكان الحزب ورئيسه قد أبرقا لأمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله مستنكراً الاعتداء على أحد كوادر الحزب في بعلبك حسين عساف. كما شارك حزب الحوار الوطني ممثلاً بنائب رئيسه الدكتور نامي منصور، يوم الأحد ١١-١٢-٢٠٠٥ في «مؤتمر الناشر العربي» في بيال. وكان «حزب الحوار الوطني» قد نظم رحلة للعائلات البيروتية إلى بعلبك.**

ص ٢

# نشاطات حزب الحوار الوطني في أسبوع

## ترحل سنة ٢٠٠٥ وتبقى تداعياتها.. فماذا نحن فاعلون؟

فؤاد مخزومي

ترحل سنة ٢٠٠٥ لكن تداعياتها ستبقى مستمرة لأن لمحطاتها خصوصاً في لبنان وفي سوريا وفلسطين والعراق بصمات لن تدع العام ٢٠٠٦ هو الآخر يمر من دون مفاعيل ونتائج على لبنان واللبنانيين الذين استودعوا هذه السنة بمرارة، ضربت هذه المرة «إعلامياً» بارزاً ونائباً في البرلمان.

على مستوى المنطقة، يعتبر العراق اليوم بوصلة الأحداث في المنطقة. فكثير من الأمور تنتظر كيف سيكون عليه الوضع هناك، علماً ان العام ٢٠٠٦ يتسلم من العام ٢٠٠٥ الملف العراقي المضطرب إذا لم نقل الدموي، والمسألة الأبرز فيه هي الوجود العسكري الأميركي حيث أصبحت واشنطن جزءاً أساسياً من نسيج المنطقة. وهي بذلك على تماس مباشر مع أزمة الشرق الأوسط، مما يفرض عليها دوراً استثنائياً لإيجاد حل لهذه الأزمة، علماً أن واشنطن كانت تعتبر نفسها، باحتلالها العراق، قريبة من إيجاد هذا الحل عبر معادلة إقامة النظام الإقليمي الأميركي. لكن ظروف ومعطيات هذا النظام الإقليمي لا يبدو انها قد نضجت لأسباب كثيرة، منها بشكل أساسي الأوضاع المتفجرة في العراق والتي أصبحت عبئاً على الإدارة الأميركية، كما هي عبء على العراق والعراقيين وعلى دول الجوار أيضاً. هذا أولاً. وثانياً لأنه حتى الآن ما زالت واشنطن تأخذ في الاعتبار المصالح الإسرائيلية من دون مراعاة كافية للمصالح العربية وما تفرضه من ضرورة اضطلاع أميركا بدور محايد. واقع الحال انه لا بد من أن تبحث واشنطن عن مخارج سياسية لأن المخارج العسكرية مكلفة جداً.

وفي فلسطين، يحمل العام ٢٠٠٦ من العام ٢٠٠٥ السؤال التالي: هل يتيح أريل شارون المجال أمام إمكانية الربط بين الانسحاب من غزة وبين «خريطة الطريق»؟ الجواب على هذا السؤال ليس سهلاً. فمواقف أريل شارون السابقة المتشددة حيال «خريطة الطريق» تعني انه بعد أن عزز وضعه «إسرائيلياً» . عبر تنفيذ خطته الأحادية وخروجه من «ليكود» وتأسيسه حزب «كديما» ليخوض الانتخابات الإسرائيلية قوياً . سيحاول كسب الوقت كما فعل طوال العام الراحل وصولاً لتحقيق نظريته القائلة بتحويل الحلول المؤقتة والطويلة إلى حلول دائمة. والمقصود بذلك عدم العودة إلى حدود ١٩٦٧ والإبقاء على الكتل الاستيطانية الكبيرة والإبقاء على السيادة الإسرائيلية في مجالي الفضاء والحدود. وهنا يبقى المقياس مدى قدرة واشنطن على انتزاع «المرونة» من شارون بخطوات جدّية خصوصاً وان الطرف الفلسطيني يراهن على الدور الأميركي، في حين أبدت دمشق وما زالت تبدي، رغم الضغوط المتنامية عليها، الكثير من التجاوب مع الإرادة الدولية الطامحة إلى تحقيق إنجاز على صعيد القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

أمام هذه الملفات لا بد من كلمة حول الوضع القائم في العالم العربي، فثمة مسافة واسعة بين عالمنا والغرب على صعيد التقدم العلمي والتكنولوجي. ولا يمكن ردم هذه الهوة إلاّ بتطوير مؤسساتنا الجامعية ومراكز الأبحاث وتشجيع الموهوبين واستيعابهم والتواصل مع «الأدمغة العربية» التي هاجرت واستقرت حيث تلقى الاهتمام والاحترام. وقبل كل شيء، لا بد من تعزيز فكرة المؤسسات ودولة القانون. وهذا الأمر لا يتحقق إلاّ بتبني فعلي للديمقراطية وممارستها والإيمان بالفرد ودوره في المجتمع المدني.

فنحن في العالم العربي ما زلنا بعيدين عن ممارسة الديمقراطية الحقيقية إذ نكتفي بديمقراطية شكلية. وهذه نقطة ضعف أساسية تشكل في الوقت الحاضر المدخل الأساسي لانتقاد أنظمتنا من جانب الديمقراطيات الغربية مما يجعل هذه الأنظمة تستسهل تقديم التنازلات الاقتصادية والسياسية للغرب على أن تتفتح على شعوبها. فالديمقراطية مطلب شعبي أساسي وهي لصالح الأنظمة السياسية على اختلافها لو أدركت ذلك. فالضغوط الغربية على المنطقة تسلّح بضرورة الإصلاح وتحقيق الديمقراطية.. هذه الضغوط تنتفي وتسقط فيما لو باشرت الأنظمة العملية الإصلاحية وأتاحت الفرصة لممارسة ديمقراطية تنتج سلطات منتخبة وتعبّر فعلاً عن إرادة الشعب، صحيح ان هناك خصوصيات لمنطقتنا. فليس المطلوب نسخ النموذج الغربي كما هو، إنما المطلوب تطوير مؤسساتنا وجعلها أكثر استجابة لتلبية حاجات المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان والمعطيات الدولية.

وفي لبنان يتسلم العام ٢٠٠٦ من العام ٢٠٠٥ أيضاً أيضاً ملف قانون الانتخابات النيابية ليكون الملف الأبرز على طاولة العام الجديد، الذي يرث أيضاً الضغوط الدولية الجارية وسط التحقيق الدولي بجريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، لتنفيذ القرار ١٥٥٩ والقرار ١٦٣٦. في وقت تواصل «قوى الأكثرية» المماطلة في هذا الملف المهم لعبور لبنان إلى الحكم العادل والمتوازن. مما لا شك فيه ان المشكلة الرئيسية تكمن في ان الواقع الانتخابي في لبنان صعب ومعقد بحكم التركيبة اللبنانية الطائفية وبحكم ضعف الأحزاب السياسية اللاطائفية لأنه ليس هناك من ضمانات في قانون الأحزاب، أي ضمانات تشدد على الانتماء الوطني وتحول دون قيام أحزاب طائفية خصوصاً وان التجربة أثبتت ان كل البلاء اللبناني وكل الحروب التي جرت سواء قبل الاستقلال أو بعده كان منشأها المسألة الطائفية.

نعم، لا يمكن حالياً إلغاء الطائفية بشطحة قلم والمطلوب التأسيس لأحزاب غير طائفية ولممارسات غير طائفية ولقوانين جديدة تغلّب المفهوم الوطني والانتماء الوطني، لكن على الأقل ينبغي التركيز على مبادئ جديدة يتضمنها القانون الانتخابي الحالي بحيث ان النسبية في قانون الانتخاب يمكنها أن توفر شروطاً أفضل لتمثيل يرسي قاعدة لنوع من العدالة والمساواة ولتلوين يأخذ في الاعتبار كل مكونات المجتمع اللبناني وأطيافه المختلفة. بمعنى آخر ان النسبية يمكن أن تشرك قطاعات اجتماعية وسياسية تستبعدها إلى الآن المحادل الطائفية، إذا لم نقل «الدمام» الطائفية التي تحتكر بموجبها البرلمان الزعامات الطائفية والإقطاعية وأصحاب الرساميل الكبيرة.

أخيراً، نأمل أن تكون الجريمة النكراء التي راح ضحيتها الأستاذ جبران تويني آخر مخاض الآلام التي يعيشها لبنان واللبنانيين، فعلى الجميع العمل على إخراج لبنان من المسرح الإقليمي الضاغط الذي لطالما حذرنا منه والتطلع إلى مصالح بلدنا. وهي تبدأ بأمن المواطن وأمانه «الفالت» ولقمة الناس «النسمية» ولا تنتهي بالطلب تكراراً بإقرار قانون للانتخابات يعيد للبنان وجهه الديمقراطي.

ولا يسعنا أمام هذه الضربات الموجعة إلاّ أن نطلب من اللبنانيين المزيد من التضامن والوحدة والتماسك من أجل تحصين الساحة الداخلية ومواجهة المؤامرة التي تستهدف لبنان والعمل على النأي ببلدنا عن تطورات المنطقة المخيفة. فليس العراق أمامنا إلاّ النموذج «البشع» للفوضى.

(تصوير محمد الساحلي)

**تناول رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي خلال لقاءاته واجتماعاته هذا الأسبوع، مختلف الأوضاع الداخلية والإقليمية. وتوقف عند الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وحذر تكراراً من إهمال الناس. وندد المهندس مخزومي، إثر زيارته البطريرك صفير بجريمة اغتيال النائب جبران تويني. وفي السياق، قدم المكتب التنفيذي في حزب الحوار الوطني برئاسة المهندس فؤاد مخزومي التعازي بالشهيد جبران تويني في كنيسة مار نقولا - الأشرفية. وكان الحزب ورئيسه قد أبرقا لأمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله مستنكراً الاعتداء على أحد كوادر الحزب في بعلبك حسين عساف. كما شارك حزب الحوار الوطني ممثلاً بنائب رئيسه الدكتور نامي منصور، يوم الأحد ٢٠٠٥.١٢.١١ في «مؤتمر الناشر العربي» في بيال. وكان «حزب الحوار الوطني» قد نظم رحلة للعائلات البيروتية إلى بعلبك.**

## مخزومي إثر زيارته صفير، في ٢٠٠٥/١٢/١٢، الرأي أقوى من التفجيرات..

بعد لقائه مع غبطة البطريرك مار نصر الله بطرس صفير، أعلن رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي انه تداول مع غبطته في الأوضاع الداخلية المأزومة والوضع الأمني والاحتقان السياسي الداخلي والأجواء المليدة إقليمياً.

وندد مخزومي بشدة بالانفجار الذي أدى إلى اغتيال النائب والصحافي جبران تويني معتبراً انها كارثة جديدة تحل بالوطن وجزء من المؤامرة التي ما زالت فصولها تتفاعل في الساحة الداخلية اللبنانية. وأكد مخزومي ان الرأي يبقى أقوى من التفجيرات والفوضى والفتنة، مشدداً على ضرورة التكاتف الداخلي في وجه الأزمات الأمنية وأجواء الفتنة.

وتساءل مخزومي لمصلحة من يهتز لبنان أمنياً وسياسياً، داعياً الحكومة إلى العمل بجدية فائقة المسؤولية من أجل كشف الفاعلين والجهات التي تقف وراء التفجيرات لأنه لا يجوز ترك البلد في أيدي العابثين بأمن البلد ومستقبله.

وإذ رأى انه من الواضح ان البلاد اليوم تعيش من دون ضابط أو رقيب، دعا الحكومة والتي تحكم منذ حوالى الستة أشهر إلى الاضطلاع بمسؤولية تاريخية وتفعيل أجهزتها الأمنية مشدداً على ان المطلوب هو الحفاظ على أمن المواطن وعيشه ومعيشته، حتى لو كان ذلك بالحد الأدنى.

## جولة لرئيس حزب الحوار الوطني في أميركا وفرنسا

قام رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي، خلال شهر تشرين الثاني الماضي، بجولتين في الولايات المتحدة وفي العاصمة واشنطن تحديداً وأخرى لباريس. وأجرى سلسلة اجتماعات مع مسؤولين أميركيين وفرنسيين رفيعي المستوى، ومسؤولين في مؤسسات تعليمية ومراكز أبحاث، إلى جانب عدد من المؤسسات غير الحكومية. كما كان لمخزومي اجتماعات عدة مع أعضاء من مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأميركيين بالإضافة إلى كبار المسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية. وفي فرنسا التقى أيضاً أعضاء من مجلس الشيوخ والبرلمان الفرنسي والكاردينالين بربرين ولي ستيجير. كما أجرى في فرنسا لقطمحفياً مع مجلة «فالير أكتويال» (Valeurs Actuelles) الشهيرة.

كان الهدف من جولة المهندس فؤاد مخزومي في باريس وواشنطن هو عرض مواقفه من الشؤون الداخلية اللبنانية والإقليمية واستطلاع آخر التطورات السياسية والجيوستراتيجية الأميركية والفرنسية تجاه الشرق الأوسط.

هذا وقد ألقى المهندس مخزومي محاضرة عن الوضع السياسي والأمني في لبنان في المؤتمر السنوي لجمعية دراسات الشرق الأوسط، وهي جمعية تضم مجموعة كبرى مهمة من الأكاديميين المختصين في دراسات الشرق الأوسط. كما ألقى في واشنطن عدة محاضرات في دائرة شؤون الشرق الأوسط في الكونغرس الأميركي والمؤسسة الأميركية للسلام وجامعة جورج تاون.

بالنسبة إلى المواضيع الداخلية اللبنانية، بحث مخزومي بشكل خاص ضرورة إصلاح القانون الانتخابي في لبنان، وإعادة هيكلة القوات المسلحة والأجهزة الاستخباراتية اللبنانية. كما ركز على أهمية قيام قضاء لبناني مستقل، وكذلك تحلي الحكومة اللبنانية بالشفافية على مختلف المستويات.

وشدد على ضرورة إيجاد هوية لبنانية تحل محل الانقسام الطائفي والمذهبي. كما أكد مخزومي ان المجتمع الدولي بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص، قادران على لعب دور مهم في تحويل وعود الطبقة السياسية اللبنانية الحالية، سواء في ما يتعلق بإصلاح قانون الانتخاب والإصلاح الاقتصادي، إلى حقيقة ملموسة.

أما إقليمياً، فقد سجل المهندس مخزومي، خلال لقاءاته أهمية مسار السلام، مشدداً على ضرورة التوصل إلى اتفاق سلام كامل وشامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبين إسرائيل والدول العربية المجاورة. وأوضح مخزومي ان الصراع العربي. الإسرائيلي لا يزال أحد أكبر العوائق أمام الإصلاح السياسي والتطور الاجتماعي في الشرق الأوسط.

هذا، وقد ناقش مخزومي القرارين الدوليين ١٥٥٩ و١٦٣٦، مكرراً مواقفه الداعمة لرؤية المجتمع الدولي المتعلقة بلبنان. لكنه حذر من ان تنفيذ هذا القرار الدولي بالكامل يتطلب إصلاحاً كبيراً في المؤسسات السياسية والعسكرية والاستخباراتية والاقتصادية في لبنان، مشيراً إلى ما لتأثير التطورات الإقليمية في هذه المسألة وبخاصة تأثير التحولات في مسار السلام.

هذا وقد أكد مخزومي على أهمية وعي اللبنانيين لضرورة الكشف عن مرتكبي جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ومحاكمتهم. كما عبر رئيس حزب الحوار الوطني عن اقتناعه التام بأن على لجنة التحقيق الدولي في هذه الجريمة أن تركز على التحقيق الجنائي وألاّ تنخدع أو تتأثر بالأجندات السياسية التي تحيط عملها.

وتجدر الإشارة إلى ان جولة المهندس مخزومي التي استمرت حوالى عشرين يوماً كانت مثمرة للغاية وقد أتاحت لصانعي القرار والباحثين الأميركيين والفرنسيين الإطلاع على مواقف وآراء شخصية لبنانية مرموقة مهتمة بتطور بلدها وتقدمه.

## مخزومي لـ«ديكان هيرالد»: حذار من إطلاق التهم قبل معرفة الحقيقة..

تعليقاً على اغتيال النائب والصحافي اللبناني جبران تويني، حذر رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي في تصريح لصحيفة «ديكان هيرالد» الهندية في ٢٠٠٥/١٢/١٣ من التسرع في إطلاق الاتهامات وإصدار الأحكام قبل معرفة الحقيقة. وأشار إلى وجود أطراف عديدة لديها المصلحة في زرع بذور الفوضى والنزاع في لبنان وإبقائه في حالة الغليان القائمة التي تمنعه من السير قدماً في تنفيذ المشاريع الاقتصادية والسياسية.

## حزب الحوار الوطني ينظم رحلة إلى بعلبك

نظمت الدائرة الإنمائية - قسم اللجنة الأسرية في حزب الحوار الوطني يوم الأحد ٢٠٠٥.١٢.١١، رحلة ترفيهية إلى بعلبك ضمت عائلات من جميع مناطق بيروت وضواحيها.

وكان الانطلاق من مقر الحزب في رأس النبع حيث رافقت مسؤولة الدائرة الإنمائية في حزب الحوار الوطني جمانة يحيى العائلات. وقد زار الجميع مقر الحزب في بعلبك، ثم «قلعة بعلبك» الأثرية وبعد جولة سياحية، تناول الجميع الغداء في أحد مطاعم المنطقة.





# أيّ عراق ينتظر الانسحاب الأميركي؟

صبحي غندور❖

عاجلاً أم آجلاً ستنسحب القوات الأميركية من العراق، فالجيش الأميركي والقوات المتحالفة معه احتلوا العراق ليس بهدف الاستيطان فيه بل من أجل مشروع سياسي أميركي وضعته النخبة الحاكمة في إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش حتى قبل استلام الحكم في العام ٢٠٠١.

وقد أصبحت مضامين هذا المشروع الأميركي معروفة للعالم أجمع بما فيه من عناصر سياسيّة واقتصاديّة وأمنيّة تستهدف السيطرة على ثاني مخزون نفطي في العالم، وعلى منطقة تضخ النفط والغاز لكل المنافسين الدوليين للولايات المتحدة التي تتربع اليوم عرش قيادة العالم.

طبعاً، من الخطأ الكبير الاعتقاد ان القوات الأميركية ستنسحب كلياً من العراق في المدى الزمني القريب. فالإدارة الأميركية تخطط الآن لتخفيض عدد القوات بنسبة الخمس تقريباً قبل شهر تشرين الثاني من العام القادم، وهو موعد الانتخابات الأميركية النصفية التي يتم فيها انتخاب كل أعضاء مجلس النواب وثلث عدد أعضاء مجلس الشيوخ. وقد أصبح مطلب سحب القوات الأميركية من العراق قضية بارزة في الحياة السياسية الأميركية وهو الأمر الذي يضعف الحزب الجمهوري المضطر الآن للتضامن مع إدارته الحاكمة.

وهناك جملة أسباب تدفع إدارة بوش للحديث عن إمكانية سحب بعض القوات من العراق، وأهم هذه الأسباب هو تصاعد الحملة الرافضة للحرب داخل أميركا نفسها، وتزامن هذه الحملة مع هبوط نسبة تأييد الأميركيين للرئيس بوش ووصولها إلى أدنى مستوى لها منذ استلامه الحكم في مطلع العام ٢٠٠١.

فبالإضافة إلى اهتزاز ثقة الأميركيين بإدارتهم الحاكمة نتيجة السياسات التي اتبعتها هذه الإدارة، والفضائح التي تحوم حول بعض أركانها، فإن حجم الخسائر البشرية الأميركية في العراق، وضخامة المبالغ التي تصرف على الحرب، هي عناصر أساسية في تزايد الدّعوة للانسحاب الأميركي من العراق.

هذا على الجانب الأميركي. أما في العراق، فإن ممارسات الاحتلال الأميركي كانت هي أيضاً عنصراً هاماً في تعثر مشروع إدارة بوش وأهدافها من غزو العراق. فالاحتلال الأميركي للعراق أدى إلى هدم أركان الدولة العراقية وليس فقط إسقاط النظام السابق. وكانت مسيرة الاحتلال لأكثر من سنتين ونصف سنة، حافلة بسياسات وممارسات تدفع لاتساع دائرة الرافضين للاحتلال داخل العراق وخارجه.

لقد قامت الإدارة الأميركية بالحرب على العراق تحت شعارات كان منها تحويل العراق إلى نموذج ديمقراطي في الشرق الأوسط، بينما واقع الحال الآن ان العراق تحول إلى نموذج لمجتمع مفكك قائم على صراعات داخليّة تهدّد بحرب أهليّة.

وكان من ضمن الشعارات الأميركية للحرب إضعاف الإرهاب الدولي، فإذا بالإرهاب يتعزز وينتشر إقليمياً ودولياً، ويستهدف العراقيين يومياً في مزيج مقصود ومتعمد مع عمليات المقاومة ضد الاحتلال.

ان مأساة العراقيين الآن هي حصيلة مزيج مركّب من خطايا الماضي والحاضر معاً. فالعراق انتقل من دكتاتوريّة النظام السابق وممارساته الظالمة إلى واقع الاحتلال وإفرازاته الانقسامية والدمويّة. وهي الحالتين، تغييب للمصالح الوطنية العراقية، وإضعاف واستنزاف للمجتمع العراقي، وتفسيخ لوحدة الكيان والشعب معاً. فزواج الخطايا هذا لا يمكن أن يولد حالة عراقية صحية وصحيحة. لكن السؤال المهم هو ليس عن الماضي والحاضر، بل عن كيفية رؤية مستقبل العراق، وهو أمر مهم للعراقيين وللعرب والعالم كله. فالعراق ليس أفغانستان أو الصومال من حيث الموقع والأهميّة الاستراتيجيّة والثروات الطبيعية والبشرية، لكن ما حدث في هذين البلدين في عقد التسعينيات قابل للتكرار في العراق إذا لم تتوفر العناصر المانعة لذلك.

فالقوات الأميركية والدولية انسحبت من الصومال بعد مواجهات عسكرية مع جماعات صومالية مسلحة. لكن ذلك لم يكن مدخلاً إلى حياة أفضل للصوماليين بل كان فرصة لصراعات داخلية يعاني الصومال منها حتى الآن. أيضاً في تجربة أفغانستان، فإن انسحاب الجيش الروسي منها وسقوط النظام الشيوعي في كابول، كان نصراً مؤقتاً تحول إلى إعلان بيدء حرب أهلية أفغانيّة سببت خسائر بشرية ومادية فاقت ما حصل في فترة الاحتلال الروسي لأفغانستان، وأدت إلى هيمنة نظام «طالبان» بكل تخلفه الفكري والسياسي وإلى احتضانه لجماعات متطرفة من بلدان إسلامية عديدة.

ان إنهاء الاحتلال الأميركي والأجنبي للعراق لا يجب أن يكون موضع نقاش أو خلاف بين العراقيين، بل ان الوفاق الوطني العراقي على مستقبل العراق سيعجل بدون شك في إنهاء الاحتلال، وسيضع ركائز الدولة العراقيّة الجديدة. لذلك فإن مؤتمر الوفاق الوطني العراقي الذي رعته جامعة الدول العربيّة كان خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، وعلى الصعيدين العراقي والعربي معاً.

ان بعض العراقيين الآن يرفضون حاضر الإحتلال ويقاومونه (وهذا أمر جيد طبعاً) لكن بهدف العودة للماضي الّذي كان سائداً قبل الاحتلال. بينما نجد قطاعاً آخر من العراقيين يقبل بعناصر الاحتلال ومساوئه، نتيجة معاناته الطويلة في الماضي من ممارسات النظام السابق.

وهنا تكمن أهميّة اتفاق العراقيين الآن على رفض سلبيات الماضي والحاضر معاً، وعلى وضع الأسس السليمة لبناء عراق جديد ديمقراطي موحد واضح الهوية والإنتماء والدور في محيطه العربي والإسلامي.

فالنظام العراقي السابق أهدر ثروات العراق البشرية والمادية على مدار أكثر من ثلاثين سنة، وكانت ممارساته الداخلية والخارجية هي المسؤولة عن وقوع العراق تحت نير الاحتلال. واليوم، أصبح الاحتلال الأميركي هو المسؤول عن تفكك العراق وعن إهدار دم الأبرياء فيه وعن استنزاف طاقاته البشرية والمادية. فلا حاضر العراق يشفع لماضيه الصدامي، ولا ماضي الظلم هو البديل المنشود للاحتلال، ولا هو أيضاً المبرر للتعاون مع المحتل أو التسمك به.

فأي عراق للمستقبل، هو السؤال الذي لا يجد إجابة شافية يتفق عليها الجسم السياسي العراقي المريض!

❖ مدير «مركز الحوار العربي» في واشنطن

# لم يقتلوا جبران .....

د. نامي منصور❖

جبران لم يُقتل... لأنه لا يمكن لأحد أن يقتل الفكر لا يموت والقلم وإن كسر فلا ينضب أو يجف، فهو لا يزال حياً بفكره وقلمه رغم أنف من لا يريد لهذا الفكر أن ينتشر.....

اختلف الكثيرون مع جبران، أنا منهم، بما يمثله من فكر سياسي ولكني احترمت ولا أزال جرأة القلم الذي دافع عن هذا الفكر يوم كان، في نظر البعض، مجرد التفكير على طريقة جبران كفراً و تمرداً و خروجا عن طاعة السلطان.....

حرية الكلمة، مهما كانت هذه الكلمة، هي الدعامة الأساسية لوطني لبنان الذي فتح قلبه وذراعيه لكل الأفكار والنظريات السياسية التي جعلت منه منارة للحرية ومشعلاً مضيئاً في ظلمة ليل العبودية ينير الطريق لكل من ابتغى للحرية والكرامة سبيلاً.....

جبران لم يقتل ولم يمت وإن كان جسده تلاشى.....

هو باقٍ في قلب من أحبه و أحب فكره.....

وباقٍ أيضاً في وجدان وضمير كل من عارض هذا الفكر وتلك الرؤيا السياسية لأن صاحب الفكر والرؤيا لا يموت.....

أعود إلى الوضع الحكومي، وكأننا ندور حول حجر الطاحون، الدولة في وادٍ والشعب في وادٍ آخر، قالوا لنا ان الفلتان الأمني سببه الأجهزة الأمنية البالية التي حكمت البلد، وانتظرنا، ألقي القبض على رؤساء الأجهزة الأمنية وأنزلوا ضيوفاً في رومية. عينت الحكومة وشكّلت كافة أجهزة وضباط الأمن وعُيّن ممثلاً عن الأكثرية الحاكمة وزيراً للداخلية والنتيجة ان حالة الفلتان الأمني تفشت أكثر من السابق وتوالت التفجيرات والاغتيالات والوزير العتيد لم يكلف نفسه بتطمين الشعب إلاّ في مناسبة يتيمة عندما أعلن انه في حرب مع الأشباح.....

والله العظيم عيب و الف عيب.... تعجز الحكومة عن القيام بواجبها في حماية المواطن وتعجز عن حل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي يمر بها الوطن وتعجز عن القيام بأي تدبير يمكن أن يجعل الشعب يتأمل خيراً في غدٍ و لو بعيد.

حكومة عاجزة حتى بطريقة تعبيرها عن هذا العجز، تهرب من واقعها لتختبئ وراء البحث عن الحقيقة وكأن الشعب كله لا هم له غيرها، حتى أصبحت هذه الحكومة كالشحاذين اللذين يقفون أيام الأعياد بالقرب من الجوامع والكنائس يطلبون الصدقة ويرددون الأدعية.

عيب والله عيب.... أن تشكك الحكومة بالأجهزة الأمنية التي عينتها هي، وبالقضاء اللبناني المشهود له بالعلم والكفاءة والنزاهة، وبكل مقومات هذا الوطن لتقف على أبواب السفارات الأجنبية ومجلس الأمن تطلب الصدقة والإحسان معلنةً للعالم اننا شعب ووطن عاجز عن حكم نفسه بنفسه واضعة مقدراتنا تحت وصايتهم.

عيب..... أقولها بصرخة ألم نابعة من القلب والضمير، عيب..... أن نجعل من لبنان، منارة العلم و مدرسة الشرق، شحاذاً على أبواب الغير، فإذا لم تكن هذه الحكومة قادرة على أن تحكم، هذه هي الحقيقة، فلترحل وتترك لغيرها القيام بذلك.

خلص ..... شبعنا من كثر الكلام وقلة الفعل... إرحموا أعصابنا.....

يذكرني حال الحكومة الحالية بتلك الإمرأة تلتي دخلت بيتها فجأة فوجدت زوجها في الفراش مع إمرأة أخرى فهاجت وماجت وعلا صراخها وقالت له انها ستخرج من البيت ولن تعود إليه أبداً فقال لها الزوج ببرود انه موافق شرط أن تسمع ما سيقول وهكذا كان.

قال الزوج: فيما أنا عائد إلى البيت وجدت هذه السيدة تقف في الشارع وقد بللها المطر ترتعش من البرد، من باب الشفقة دعوتها للصعود إلى المنزل وأنا متأكد انك خارجه كعادتك، طلبت منها أن تخلغع ثيابها المبللة في الحمام وأعطيتها ثياباً داخلية من مجموعتك الكبيرة التي لم ترتديها بعد، وفستاناً جديداً من العشرات المكدسة التي دفعت أنا ثمنها ولم تضعيها على جسدك، وزجاجة عطر من العشرات الجاسمة على التواليت ولم تفتحيها أو تشمي رائحتها حتى الآن، ثم قدمت لها الطعام الذي لم تحضريه أنت بل أطلبه أنا جاهز الصنع من المطعم، و بعد أن أكلت وشبعت سألتني إذا كان هناك شيئ آخر لا تستعمليه أنت فنظرت إلى السرير فكان ما كان وأعطيتها ما لم تستعمليه أنت منذ سنين..... !!!

وهذا حالنا، إرحلي أيتها الحكومة قبل أن نصبح في فراش غيرك.....!!!!

والشاطر.....يفهم.....!!!!؟؟؟

❖❖ محام بالاستئناف

أمين عام مساعد في حزب الحوار الوطني

## ما هي الحلول الواجبة لتصحيح الإدارة في لبنان؟ (٢)

**في العنصر البشري:**

ان معالجة الانحراف الإداري لدى الموظف، هي الأساس لنجاح العمل الإداري وتحقيق الغاية المرجوة منه، ألا وهي النفع العام، وذلك كي يتمكن الموظف من الإبتعاد عن مظاهر هذا الانحراف وأسبابه. وبإمكان هذا الأمر أن يتمَّ من خلال اختيار العنصر البشري، على أساس المباراة وتكافؤ الفرص، من دون التمييز بين مذهب أو طائفة، ولا التمييز بين رجل أو إمرأة. ومن ثمَّ، ينبغي تأمين الإعداد والتدريب المتطوّر وكذلك الأماكن والوسائل، إضافة إلى التثبيت، والحقوق والواجبات، والثواب والعقاب، على أساس تقويم الأداء السليم، مع ما يستتبعه من تدرج، وترقية، وترفيع، ومسؤولية مسلكية وجزائية ومدنية، و، بشكل خاص، الإهتمام بالموظف بعد تركه الوظيفة أو إحالته إلى التقاعد .

ومن أجل معالجة انحراف العنصر البشري في الإدارة، يقتضي التركيز على الأمور التالية:

١ . إحدى الطرق المقترحة لمعالجة مشكلة الفائض وهرم الإدارة، هي إعطاء حوافز إختيارية للتقاعد المبكر، وذلك عبر إصدار القوانين والمراسيم التطبيقية اللازمة. إن هكذا حوافز يجب أن تكون عادلة وتؤمّن حياة كريمة للموظف المتقاعد، من أن يكون ذلك، بالتأكيد، ضمن إمكانات الخزينة العامة. وعند ذلك، يُمكن التفكير جدياً في إعادة تأهيل الفائض من الموظفين (الشباب) ،باعتماد برامج تدريب مدروسة وحديثة، وإعادة توزيعهم على الوزارات والإدارات العامة وفقاً للحاجة.

٢ . العمل على إتاحة الفرص المتكافئة أمام اللبنانيين جميعهم لتولّي المناصب العامة، وعدم احتكار أي طائفة لأي مركز قيادي. وهذا يكون من خلال اعتماد سياسة التدوير الوظيفي، مع عدم الإخلال بكفاءة الأداء. إضافة الى ضرورة مساواة المرأة بالرجل من ناحية حقوق التوظيف في مختلف القطاعات.

٣ . العمل على إلغاء طائفية الوظيفة على مستوى وظائف الدرجة الأولى، والتأكيد على حيادية الوظيفة العامة، وكذلك اعتماد الإنتقاء في الفئات جميعها، وبشكل خاص في المراكز القيادية، على أساس الجدارة والإستحقاق ، وليس على أساس المحاباة والمصالح الشخصية.

٤ . تطبيق أحكام القانون المنفذ بالمرسوم رقم ٥٨ تاريخ ١٩٨٣/١٢/١٦، لجهة حلّ مشكلة الأجراء والمتعاقدين والموظفين المؤقتين، باعتماد المباراة التي تقوم على أساس مبدأي الجدارة والإستحقاق.

٥ . وجوب تحديد المؤهلات العلمية ونوعيتها التي يجب أن يتمتّع بها الموظف، وكذلك مدى أهليته للوظيفة التي يسعى إليها.

٦ . وجوب اعتماد برامج إعداد وتدريب لجميع الموظفين، إذ أن توفير الإعداد المسبق والتدريب المتواصل، يُؤدّي إلى تفعيل الأداء.ذاك أن برامج كهذه تؤدّي إلى زيادة الإنتاجية، كما تُنمّي العلاقات الإنسانية الإيجابية بين الموظفين، وتُمكّنهم من الإلمام بالأمور المستجدَّة في مجالات عملهم وإطلاعهم على أفضل الطرق لاستخدام أساليب العمل المتطوِّرة.

٧ . وجوب اعتماد برنامج مدروس في التربية المدنية لجميع الموظفين، بهدف مساعدة بعضهم على الإرتقاء نحو القيم الأخلاقية الصحيحة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على أسلوب تعاملهم مع الآخرين، وعلى الإضطلاع بمسؤولياتهم الوظيفية على الوجه الأكمل.

٨ . وجوب اعتماد نظام الثواب والعقاب وتطبيقه، إذ ينبغي توفير الحوافز التي تشجع الموظف على بذل قصارى جهده، من أجل أداء جيد وفعال، حتى لا يضيع أجره إذا هو أحسن عملاً. ولكن، ينبغي، بالمقابل، أن لا نتوانى عن معاقبة الموظف إذا أساء في عمله.

علماً ان الحوافز ملحوظة فعلاً في المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ (نظام الموظفين) ، وهي تتكون من:

– حوافز مادية: المكافآت النقدية، موضوع المادة ٢٦ من نظام الموظفين.وهي التي تُمنح للموظف الذي يقوم بعمل معيَّن يستدعي التقدير.

– حوافز معنوية: الترقية، موضوع المادة ٣٣ من نظام الموظفين.وهي تعني اختصار التدرُّج ستة أشهر (من ضمن سياسة الحوافز) ، أو تأخيره إذا لزم الأمر (من ضمن سياسة العقاب). هذا بالإضافة إلى إنشاء ميدالية أو وسام «الخدمة المدنية»، أسوة بما هو معمول به في البلدان المتقدمة.

٩. وضع نظام لقياس كفاءة الموظفين وأدائهم وتقييمها، دعماً لمبدأ الثواب والعقاب.

١٠. تحديث أسس وضع سلسلة الرتب والرواتب في إطار سياسة عقلانية عادلة، معتمِدة على التصنيف الوظيفي الذي يرتكز على نوعية المهام، وحجم المسؤوليات المنوطة بالوظيفة ومستوى تعقيداتها، مع العمل على التناسب في الرواتب بين الوزارات المختلفة، وإلى حد ما،مع القطاع الخاص، إذ لا يجوز أن يكون الفارق في الراتب بين وظيفة في القطاع العام ومثيلتها في القطاع الخاص، كبيراً جدا بحيث يصل في بعض الأحيان إلى ثلاثة أضعاف.

**❖❖ مقتطفات من البرنامج السياسي لحزب الحوار الوطني ص. ٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٥**

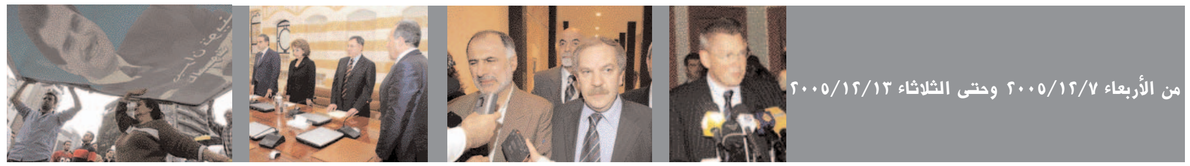

من الأربعاء ٢٠٠٥/١٢/٧ وحتى الثلاثاء ٢٠٠٥/١٢/١٣

# أحداث لبنـــــان

## الأربعاء ٢٠٠٥/١٢/٧
### انتهاء استجوابات فيينا..

❖ أنهت لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري استماعها إلى عدد من المسؤولين الأمنيين السوريين. وقال دبلوماسي سوري في فيينا ان المسؤولين الثلاثة الذين مثلوا أمام لجنة التحقيق، هم عبد الكريم عباس المسؤول في فرع فلسطين في الاستخبارات السورية، وظافر اليوسف المسؤول عن قسم الاتصالات والتنصت والعقيد المتقاعد سميح قشعمي، أحد الضباط السابقين الذين عملوا مع الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية السورية في لبنان العميد رستم غزالة.

❖جدد الرئيس نبيه بري دعوته إلى الحوار من أجل مواجهة محاولة إحداث شرخ في المجتمع اللبناني، ملاحظاً ان هناك انفتاحاً بين الأطراف. وكشف عن كلام جرى بينه وبين رئيس الحكومة في هذا الخصوص بالإضافة إلى حركة «رسل» بينه وبين كل من وليد جنبلاط وسعد الحريري والعماد ميشال عون و«القوات اللبنانية». ورفض بشدة محاولات إظهار ان الشيعة هم ضد الحقيقة أو انهم لا يريدون السيادة والاستقلال، معتبراً ان مثل هذه المحاولات «ليس لمصلحة أحد». كما جدد دعوته إلى «إجراء محاكمة دولية في محكمة لبنانية مختلطة على الأراضي اللبنانية». من جهته طلب الرئيس فؤاد السنيورة في الكلمة التي ألقاها باسم لبنان أمام القمة الإسلامية، دعم ممثلي الدول الحاضرين «للتحقيق الدولي والمحاكمة الدولية» في قضية اغتيال الحريري. ودعا الدول المشاركة إلى «دعم جهود الحكومة اللبنانية وبالتعاون البناء مع الشقيقة سوريا من أجل المسارعة إلى ترسيم الحدود بما فيها منطقة مزارع شبعا المحتلة».

❖ أيد المطارنة الموارنة بعد اجتماعهم الدوري في بكركي برئاسة البطريرك مار نصر الله صفير، إنشاء محكمة دولية للنظر في قضية المقابر الجماعية في عنجر التي وصفوها بسالجريمة النكراء بحق الإنسانية». ومن جهة أخرى طالب المطارنة المسؤولين بسالنظر في شؤون الطبقة الكادحة من اللبنانيين الذين يعانون الأمرين لإيجاد عمل وكسب عيشهم».

❖شب حريق ضخم في المجموعة الثالثة من معمل الذوق الكهربائي ما أدى الى توقف العمل بشكل كامل وفصله عن الشبكة». الأمر الذي أدى أيضاً إلى فصل معملي الجية ودير عمار وانقطاع التيار في عدد كبير من المناطق اللبنانية.

❖أوردت وكالة «سانا» الرسمية السورية ان قوات مكافحة الإرهاب السورية ضبطت كمية كبيرة من الأسلحة والمتفجرات في محافظة حلب وضواحي دمشق في إطار حملتها على «الإرهابيين التكفيريين»، مشيرة إلى ان هذه الأسلحة أدخلت من لبنان. لكن مصدراً أمنياً لبنانياً استغرب الرواية السورية ورأى فيها «خطة مبرمجة لتوريط لبنان وأطراف لبنانيين في قضايا خطيرة لا تمت إلى الحقيقة بصلة».

## الخميس ٢٠٠٥/١٢/٨
### مدير «إف.بي.آي» في بيروت.. المحكمة الدولية رهن الاتصالات..

❖ طلب سفير سوريا لدى الأمم المتحدة فيصل المقداد من المنظمة الدولية مقاضاة الذين سعوا إلى تضليل المحققين الدوليين. وقال «ان البعض حاول التضليل وبالتالي التشويه لدى اللجنة. ونأمل أن يؤخذ هذا الأمر بالحسبان في التقرير المقبل». وشدد على تعاون سوريا الكلي مع الأمم المتحدة، مشيراً إلى التحقيق الذي جرى مع خمسة ضباط سوريين في فيينا، وأوضح ان همّ دمشق الرئيسي هو حصول تحقيق «ذي صدقية».

❖ زار مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي «إف.بي.آي» روبرت ميولير، بيروت حيث التقى وزير الداخلية العميد حسن السبع، ووزير العدل شارل رزق، ووزير الخارجية بالوكالة طارق متري والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي. وقد أوضح وزير العدل ان الزيارة كانت للتعارف وتوفير تدريبات تقنية للمحققين الجنائيين وإقامة مختبر لفحص الـ«دي.إن.إي». وقال بيان للسفارة الأميركية في بيروت، ان الهدف من الزيارة «التعرف على جهود الدولة اللبنانية لتحسين مقدرتها في التحقيق الجنائي بهدف تعزيز أمن وسلامة جميع اللبنانيين». وأعلن ميولير عن منح معدات بقيمة تتجاوز المليون دولار أميركي لمختبرات التحقيق الجنائي القضائي اللبناني.

❖ زار النائب وليد جنبلاط بكركي حيث توافق مع البطريرك مار نصر الله بطرس صفير على «ضرورة إنشاء محكمة دولية»، وأدان صفير وجنبلاط، قضية انتهاك حقوق الإنسان في مسألة المقابر الجماعية وشددا «على ضرورة الخروج من حالة الاصطفاف المفتعل وتوحيد الكلمة». من جهته أكد جنبلاط «ان الطوق الدولي يشتد وسينهار الواحد تلو الآخر من القتلة». هذا وأفادت معلومات «السفير» ان حواراً جدياً قد انطلق بين «تيار المستقبل» وحزب الله بحثاً عن مخارج ترضي الطرفين معاً في موضوع المحكمة الدولية.

❖قال السفير الأميركي جيفري فيلتمان إثر لقائه الرئيس أمين الجميل «نراقب بدقة واهتمام بالغين النقاش الدائر في مجلس الوزراء اللبناني حول التمديد للجنة التحقيق الدولية لمدة ستة أشهر واقتراح الحكومة اللبنانية بشأن تشكيل المحكمة الدولية، ويبقى على مجلس الأمن الدولي أن يبحث في هذا الأمر ويتخذ القرار المناسب في هذا الخصوص، ولا بد من أن ينظر المجلس بإيجابية إلى طلبات لبنان». بدوره نفى السفير الروسي في لبنان سيرغي بوكين أن يكون لحكومته «تحفظ أو غير تحفظ» بشأن المحكمة الدولية.

## الجمعة ٢٠٠٥/١٢/٩
### ميليس يعلن انتهاء مهمته.. مشاورات حول المحكمة..

❖ أعلن المحقق الدولي ديتليف ميليس ان مهمته الخاصة تنتهي في ١٥ كانون الأول، مؤكداً ان «لجنة التحقيق ستتابع العمل، وستكون هناك فترة انتقالية حتى تعيين خلف لي وأطلعه على ما يجب إطلاعه عليه». وأعرب ميليس انه راض عما بحوزته من أدلة وقال ان التقرير الثاني «لن يكون هو النهائي بل سيكون تابعاً للتقرير الأساسي. ويظهر ما قمنا به في الأسابيع السبعة الماضية، وكيف تطورت الأدلة». معرباً عن اعتقاده «انه سيتطلب الوقت نفسه للوصول إلى التقرير النهائي». وفي نيويورك قال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك «ستجري مناقشة تقرير ميليس رسمياً في مجلس الأمن يوم الثلاثاء». وأضاف ان من المقرر أن يحصل أعضاء المجلس على نسخ من التقرير صباح الاثنين «لنمنحهم يوماً لدراسته قبل أن يقدمه ميليس رسمياً» للمجلس.

❖ أفادت معلومات «السفير» ان لجنة التحقيق تلقت معلومات عن ان كلاً من رالف لحود نجل رئيس الجمهورية وماجد حمدان شقيق قائد الحرس الجمهوري العميد الموقوف مصطفى حمدان، قد استقدما أجهزة تشويش خاصة بواسطة مواطن نروجي موجود الآن في لبنان وقد جرى استجوابه وتقرر منعه من السفر بقرار قضائي.

❖ زار العماد ميشال عون البطريرك الماروني مار نصر الله صفير وعرض معه التطورات العامة في البلاد، وذلك عشية سفره إلى الفاتيكان. وقال عون لـ«السفير» انه يتابع الاتصالات لأجل القيام بجولة أخرى تقوده إلى فرنسا والاتحاد الأوروبي ومن ثم إلى السعودية. وأوضح انه متفاهم مع البطريرك الماروني على أمور كثيرة. وقال انه أيد إنشاء محكمة دولية «أي مع تأمين حضور لبنان فيها يؤمن لها الشفافية مقابل حضور دولي يؤمن لها الحماية». من جهة أخرى أفادت معلومات صحافية ان النائب سعد الحريري كلف النائب بهيج طبارة متابعة ملف المحكمة الدولية مع قيادة حزب الله، والتقى طبارة المعاون السياسي للأمين العام للحزب الحاج حسين الخليل حيث تطرق البحث لكل الجوانب التقنية وغير التقنية الخاصة بهذا الملف. من جهته التقى الرئيس نبيه بري وفداً من «التيار الوطني الحر» ضم النائبين إبراهيم كنعان وسليم عون واتفق معهما على موضوع المحكمة المختلطة. وقال بري لـ«دمى البلد» انه اتصل بالنائب سعد الحريري وتشاور معه في التطورات الجارية، وأوضح ان المشاورات التي يجريها ستشمل جميع الأطراف وليس أطراف التحالف الرباعي فقط، وأشار إلى انه سيلتقي قريباً ممثلين لحزب الكتائب و«القوات اللبنانية» وغيرهما لهذه الغاية.

❖ نجا المسؤول في حزب الله حسين حسن من محاولة لاغتياله في يعلبك عندما انفجرت عبوة ناسفة وضعت تحت سيارته. وقد اتهم الحزب إسرائيل بالوقوف وراء الانفجار.

## السبت ٢٠٠٥/١٢/١٠
### ميليس إلى نيويورك.. وسوريا تحذر من تسييس التحقيق..

❖ توجه المحقق الدولي ديتليف ميليس إلى نيويورك حيث سيلتقي الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في مقر المنظمة الدولية ويسلمه تقريره الثاني عن حصيلة ما توصلت إليه التحقيقات الدولية في جريمة اغتيال الحريري. في وقت حذر نائب وزير الخارجية السوري وليد المعلم من محاولة استخدام التحقيق في اغتيال الحريري لأغراض سياسية تستهدف استقرار سوريا. من جهته أكد نائب رئيس الحكومة السورية للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري «ان الضغوط السياسية على سوريا لن تعوق تعميق الإصلاح الاقتصادي في مواجهة هذه الضغوط» مشدداً على «متانة الاقتصاد السوري ومتانة الليرة السورية في مواجهة الدولار».

❖ دعا رئيس الحكومة فؤاد السنيورة إلى عدم التنكر لما قدمته سوريا لجهة إنهاء الحرب الأهلية، وقال «لكن مع إقرارنا بهذا الأمر، فإن الوجود السوري كان ضاغطاً جداً على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية». وإذ شدد السنيورة على معرفة الحقيقة في جريمة اغتيال الحريري، أبدى الحرص على التوافق حول المحكمة الدولية وحصر صلاحيتها بالجريمة فقط. وأكد السنيورة انه «لا يجوز أن تكون العلاقات اللبنانية - السورية في مهب الرياح إذا كان هناك أحد السوريين شارك في الجريمة بطريقة أو بأخرى، ونحن لا نقبل أن يقتص من سوريا أو أن تفرض عقوبات عليها أو على السوريين».

❖ لفت النائب العماد ميشال إلى ان «١٤ آذار هو يوم تحرير الأرض، ولكن لم يتحرر الحكم بعد من ذهنية السيطرة والسعي إلى السيطرة» وقال ان قوى شاركت في ١٤ آذار نسيت انه «كان لبناء الحوار اللبناني. اللبناني وتحرر المواطن». وانه كان «لمحاربة الفساد». وأضاف «ان المافيا التي استغلت الوطن وسرقته لم تزح بعد عن كاهل الوطن». وحول المقابر الجماعية قال عون «إذا أكملوا نبش المقابر فسوف يسقط القانون الذي أقروه عام ١٩٩١ للعفو عن الجرائم قبل هذا التاريخ لأن الكل في لبنان كان يملك مقبرته الجماعية الخاصة».

❖ اكتشفت عند مفترق دميت - سرجبال في الشوف أربعة صواريخ من عيار ٣٥ ملم موضوعة في قناة للمياه ولكنها غير معدة للإطلاق. وقد علق عضو «اللقاء الديمقراطي» النائب وائل أبو فاعور على الحادثة واصفاًياها بأنها رسالة من الخلايا التخريبية يقصد منها ترويع الشعب اللبناني والعبث بأمنه مشيداً بـ«دور القوى الأمنية التي قامت بواجبها على أكمل وجه».

## الأحد ٢٠٠٥/١٢/١١
### أنان يتسلم تقرير ميليس..

❖تسلم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان من المحقق الدولي في اغتيال الحريري، ديتليف ميليس تقريره الثاني. وقد حذر الرئيس السوري بشار الأسد في مقابلة مع التلفزيون الروسي من ان أي محاولة لفرض عقوبات على سوريا ستؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة والعالم بأجمعه. وكرر ان أي مواطن يتم إثبات تورطه في الجريمة سيعتبر خائناً وسيعاقب بشدة. لكنه أضاف ان على لجنة التحقيق الدولية أن تقدم أدلة قوية على الاتهام. من جهتها أعلنت الإذاعة السورية ان دمشق «تعرب عن أملها في أن يلحظ التقرير تعاونها الكامل مع اللجنة» وتعبر «في الوقت نفسه عن قلقها من استمرار محاولات البعض تضليل التحقيق». هذا وكشف النائب وليد عيدو انه يحسب معلومات توفرت لديه، رفض المسؤولون السوريون الخمسة الذين استجوبوا في فيينا، اتفاقاً أبرموه مع ميليس يقضي بعقابهم مدة ٢٤ ساعة بعد انتهاء التحقيق، وغادروا في طائرة خاصة قبل انتهاء التحقيق.

❖ حمل النائب وليد جنبلاط على «أنظمة القمع»، وقال «اليوم زال الاحتلال الإسرائيلي وخرج نظام الوصاية، وخرج السوري واستقل لبنان» وأضاف «أشعر بحرارة كاملة وضميري مرتاح وأنتي مرتاح مع نفسي». وجدد جنبلاط مطالبته بمحكمة دولية في جريمة اغتيال الحريري لمنع المزيد من «التخريب والاغتيال».

❖ التقى النائب علي حسن خليل موفداً من الرئيس نبيه بري رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع في الأرز حيث أطلعه على تفاصيل «المبادرة الحوارية» التي أطلقتها بري. وكان بحث في مختلف التطورات الراهنة بالإضافة إلى سبل تفعيل الحوار بين كافة شرائح المجتمع اللبناني للوصول إلى صيغة توافقية حول القضايا الوطنية الراهنة.

❖ كشف السفير النروجي في سوريا ولبنان سيرينا سيليفيا أن لجنة التحقيق استجوبت نحو أعمال نروجياً من أصل لبناني قام باستيراد أجهزة تشويش الكترونية يعتقد انها استخدمت في الجريمة، وقال ان ميليس طلب من هذا الرجل عدم مغادرة لبنان. فيما قررت السلطات اللبنانية التحفظ على جواز سفره اللبناني. من جهته نفى نجل رئيس الجمهورية رالف لحود ما نشرته «السفير» عن انه استقدم أجهزة تشويش خاصة بواسطة مواطن نروجي موجود الآن في لبنان، مؤكداً ان هذا الخبر عارٍ عن الصحة جملة وتفصيلاً ولا يمت إلى الحقيقة بصلة.

## الاثنين ٢٠٠٥/١٢/١٢
### اغتيال جبران تويني.. مجلس الوزراء يتصدع ويقر محكمة دولية..

❖ استشهد النائب والصحافي جبران تويني في انفجار سيارة مفخخة استهدف موكبه في منطقة المكلس في بيروت. وقتل في التفجير ثلاثة أشخاص آخرين، وأصيب عشرة بجروح. وقد أدان مجلس الأمن «بأشد العبارات» اغتيال تويني، وجدد «قلقه العميق من انعكاسات الاغتيالات السياسية وأعمال إرهابية أخرى على الاستقرار في لبنان». كما ندد البيت الأبيض بشدة باغتيال تويني وطالب بتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي التي تدعو إلى إنهاء التدخل السوري في لبنان. من جهته قال الرئيس الفرنسي جاك شيراك ان «فرنسا تدين بأشد الحزم هذه الجريمة التي تثير الروع والاستنكار». وأكد ان «لبنان ليس وحده» داعياً إلى مضاعفة الجهود لضمان تطبيق كافة قرارات مجلس الأمن بشكل تام. بدوره ربط النائب وليد جنبلاط بين اغتيال تويني وتحذير الرئيس بشار الأسد من ان فرض عقوبات على سوريا سيزعزع استقرار المنطقة وقال «بدأت زعزعة الاستقرار... وصلتنا الرسالة... ولن نرضخ للإرهاب». وكان الرئيس مروان حمادة الذي اتهم النظام السوري بالاغتيال قد حذر من ان وزراء اللقاء الديمقراطي سينسحبون من الحكومة إذا لم يتم إقرار تشكيل محكمة دولية للنظر في اغتيال الحريري، وفتح تحقيق دولي في كل جرائم الاغتيال الأخرى.

❖ قرر مجلس الوزراء بعد جلسة استغرقت أكثر من أربع ساعات الطلب إلى مجلس الأمن إقرار تشكيل محكمة ذات طابع دولي تنعقد في لبنان أو خارجه لمتابعة المحاكمة في اغتيال الرئيس الحريري، كما قرر الطلب إلى المجلس تكليف لجنة دولية للتحقيق في جرائم الاغتيال والتفجير الأخرى في إطار توسيع مهام لجنة التحقيق أو في إطار آخر. واعترض وزراء أمل و«حزب الله» على القرار وأعلنوا تعليق مشاركتهم في الحكومة حتى الرجوع إلى «مرجعياتهم» فيما امتنع الوزير يعقوب الصراف عن التصويت.

❖ حدد رئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري ديتليف ميليس في تقريره الثاني الذي رفعه إلى مجلس الأمن، ١٩ مشبوهاً لبنانياً وسورياً، امتنع عن ذكر أسمائهم. كما أشار إلى توصله إلى شهود جدد وأدلة جديدة على تورط مسؤولين أمنيين لبنانيين وسوريين في الجريمة، ما يستدعي متابعة هذه الخيوط من القضية وتمديد عمل اللجنة ستة أشهر أخرى على الأقل، معُبيراً أمله في أن تسجل تلك الفترة المزيد من التعاون السوري الذي وصفه بأنه اتسم حتى الآن بإيقاع بطيء.

## الثلاثاء ٢٠٠٥/١٢/١٣
### جنبلاط يطلب حماية نصر الله.. وميليس يتوقع استمرار التحقيق سنتين..

❖ اجتمعت قوى ١٤ آذار في مبنى صحيفة «النهار» وشارك في جانب من الاجتماع ممثلون لـ«التيار الوطني الحر» في «بادرة تضامن». وأصدر المجتمعون بياناً اعتبروا فيه ان «النظام السوري يجدد حربه على لبنان التي مهد لها عبر تهديدات سافرة على لسان رئيسه». كما أعلنوا «دعم قرار الحكومة في طلبها من الأمم المتحدة إنشاء محكمة ذات طابع دولي وتوسيع صلاحيات لجنة التحقيق أو إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق». وطلب من رئيس مجلس النواب نبيه بري دعوة النواب إلى جلسة استثنائية من أجل جملة أهداف في مقدمها «بحث الوضع الخطير الناجم عن استمرار مخخطط الإرهاب والتخريب وطرح المشكلة الناجمة عن استمرار رموز النظام الأمني في أعلى مستويات السلطة وتحديداً رئيس الجمهورية». من جهته أكد رئيس «تكتل التغيير والإصلاح» النائب ميشال عون تضامنه مع قوى ١٤ آذار في هذه الأوقات العصيبة، واصفاً اغتيال جبران تويني، بأنه «جريمة فظيعة».

❖ قال رئيس الحكومة فؤاد السنيورة ان «ما حصل في جلسة مجلس الوزراء لم يكن وليد ساعته وإنما كان نتيجة تشاور استمر أشهراً عدة». وقال «اننا نتعامل مع المسائل بالحوار والحكمة لكننا لا نستطيع السقوط في الميوعة. الحكم حكمة وقرار». وأضاف «لو لم نأخذ هذا الإجراء لطالبنا الناس بأكثر من ذلك بعد أسبوع». وكشف السنيورة انه خلال زيارته الأخيرة إلى دمشق اقترح لجنة تحقيق عربية في جريمة اغتيال الحريري «فرفض الطلب فصارت لجنة تحقيق دولية». من جهته توجه النائب وليد جنبلاط إلى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله طالباً منه، «أن يحمي لبنان من المجهول

الحدث بعيون عربية

# تذكير للعالم بما يجري في فلسطين

ردت المقاومة الفلسطينية على الاعتداءات المتواصلة خلال الأيام الماضية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فنفذت حركة الجهاد الإسلامي عملية استشهادية في مدينة نتانيا، قتل فيها خمسة إسرائيليين وأصيب نحو خمسين آخرين ثلاثة منهم بحال خطرة. وفيما دانت السلطة الفلسطينية العملية معلنة «ملاحقة منفذيها»، أبرزت الصحف العربية العملية فتباينت الآراء نحوها لكنها أجمعت على ان الدولة العبرية لم توقف اعتداءاتها على الفلسطينيين يوماً واحداً. فأكد البعض انها تعتبر رداً مشروعاً على الانتهاكات الإسرائيلية واعتبرها أحدهم تذكيراً بالدم الفلسطيني المراق، فيما رأى آخرون انها تشكل إجهاضاً لمحاولات تحريك عملية السلام!.

وأكد طلال سلمان في «السفير»، ان هذه العملية الاستشهادية في نتانيا لن تجد من يدافع عنها، أقله علناً، إلاّ من خطط لها ونفذها ذلك ان «الرأي العام» لم يعد يفهم أو يقبل الأسباب الموجبة لمثل هذه العمليات. فهذا «الرأي العام» لم يعد ينتبه أو يظهر الحد الأدنى من التعاطف أو الإشفاق على الضحايا الفلسطينيين المقتولين. واعتبر ان هذه العملية الفدائية رسالة إلى من يعكفون على مكافحة الإرهاب من غير أن يتذكروا إرهاب الدولة في إسرائيل. ورجح سلمان، ان توقيت العملية يجعلها موجهة، مباشرة، إلى القمة الإسلامية التي يعد لعقدها في مكة المكرمة. ربما للتذكير بأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وأهلها من ضحايا الإرهاب، بعدما صار الجلاد هو القاضي، وصارت فلسطين مصدراً للإرهاب وليس ضحيته، بينما إسرائيل بيت الخبرة الذي يبيع تجربته الناجحة في الاغتيال بالحوامات لرؤساء أركان بعض الجيوش العربية والإسلامية، ومعها صورتهم وهم يقفون منفوخي الصدور أمام نصب يمجد طيران القتل الإسرائيلي. الذي لا يخطئ أهدافه لا داخل فلسطين ولا خارجها! وأوردت افتتاحية «الجمهورية» المصرية سلسلة الاعتداءات التي مارستها إسرائيل ضد الفلسطينيين قبيل العملية الفدائية وغارات جيش الاحتلال المتكررة بالطائرات

والمدفعية على غزة وحملاته في الضفة، لتؤكد شرعية تنفيذ إحدى فصائل المقاومة الفلسطينية عملية فدائية في نتانيا الإسرائيلية. وأكدت ان حركة «الجهاد» لم تخطئ لأن ما وقع كان متوقعاً رداً على الاعتداءات المتكررة. بينما رأت شقيقتها «الأهرام» انه هجوم انتحاري يهدد بتصعيد التوتر والتشدد في المواقف السياسية قبل الانتخابات الفلسطينية والإسرائيلية المرتقبة. في حين شددت في افتتاحيتها على انها إحدى حلقات العنف المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتأتي انعكاسا لأجواء الاحتقان التي تحاول بعض القوى من الجانبين تغذيتها بهدف استمرار دوامة العنف وإجهاض أي محاولات لتحريك عملية السلام، كما أنها نتيجة لعمليات التصعيد الإسرائيلي المستمرة ضد الفلسطينيين. واعتبرت ان مثل هذه العمليات لا يوجد ما يبررها. ما يعني إضاعة المزيد من الوقت واستمرار القضية الفلسطينية في خندق العنف والعنف المضاد. واستعرضت «الشرق» القطرية، ما تنتهجه إسرائيل من سياسة تجريف الأراضي الفلسطينية وبناء الجدار الفاصل مع ما ينتج عن ذلك من حصار اقتصادي . اجتماعي للفلسطينيين وحالة يأس وتردي الأوضاع المعيشية. لذلك أعربت عن تفهمها الشديد لحالة الفلسطيني الذي قام بعملية نتانيا لأنها جاءت نتيجة الضغوط التى يعانيها. وقالت شقيقتها «الراية» ان عملية نتانيا لها مبرراتها! وسخرت «الخليج» الإماراتية من ان هناك من العرب من يعتقد واهما أن أرييل شارون مرتكب المجازر ضد الفلسطينيين خصوصاً والعرب عموماً، استفاق الآن ويمكن أن يتحوّل في اتجاه السلام ويصبح داعية خير ويتخلى عن الإرهاب وعن الاستيطان وعن الجدار العنصري وعن التهام الأراضي وعن الأطماع التوسعية، وربما عن فلسطين أيضا. وسألت: أي زمن هذا؟ وهل ما زال الإرهابي شارون بحاجة إلى مزيد من الوقت لكي يتأكد من يريد أن يتأكد من أنه مهووس بقتل العرب وباقتلاعهم من أرضهم، ومن أنه بعد عقود من الإجرام يمكن أن يتخلى عن تاريخه، ويبدأ مرحلة كره الحروب وحب العرب وعشق السلام؟ ورأت «الوطن» السعودية ان ما قام الشاب الفلسطيني لطفي أمين أبو سعدة في نتانيا، يدخل في إطار اليأس الفلسطيني من الوصول إلى حقوقه بالوسائل التي تفرضها «إسرائيل» ومن ورائها الولايات المتحدة، وأراد أن يسمع العالم من جديد بعد أن أصابه الصمم. ولاحظت انه خلافاً للسلطة الفلسطينية وبعض الأصوات التي أدانت العملية الفدائية، فإن هناك أصواتا شعبية داخل فلسطين وخارجها رحبت بالعملية باعتبارها تذكيراً للعالم بما يجري في فلسطين. وأكدت أخيراً ملايين الفلسطينيين في الداخل وفي الشتات يريدون إسماع صوتهم لنيل حقوقهم التي باتت مهدورة أكثر من أي وقت مضى، فأبو مازن ملزم بحزمة الشروط التي قبل بها هو، ومن قبله الرئيس الراحل ياسر عرفات، في أوسلو، وبعدها في المفاوضات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية، بإدانة أي عملية فدائية. ولكن هل مثل هذه الإدانات قربت للحل النهائي؟

وعلى خلفية الانتقادات التي وجهها البيت الأبيض للسلطة الفلسطينية لعدم الوفاء بالتزاماتها في «خريطة الطريق»، ولومه سوريا لعدم إغلاقها منشآت جماعة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، سخرت «الجمهورية» المصرية، مشيرة إلى ان البيت الأبيض تناسى توجيه اللوم للحكومة الإسرائيلية على تسببها في وقوع الانفجار نتيجة سلسلة من الاعتداءات البربرية على الشعب الفلسطيني من اغتيالات واعتقالات وانتهاكات لمرحلة التهدئة والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية لإقامة المستوطنات والجدار العنصري العازل وتهويد القدس إهانة لمشاعر العالمين العربي والإسلامي. وختمت مناشدة الولايات المتحدة، حرصاً على السلام وحقناً لدماء الفلسطينيين والإسرائيليين معاً، أن تكون عادلة حتى في توزيع اللوم!!

الحدث بعيون غربية

# العراق نحو الأفضل لكن واشنطن بلا أخلاق

بينما جدد سُنة العراق، خلال مباحثات تجري في اسطنبول، التأكيد على مطالبهم بوقف العدوان الأميركي على مناطقهم وبجدول زمني لخروج الاحتلال من العراق كشرط أساسي للمشاركة في اقتراع الخامس عشر من الشهر الحالي، تواصلت المقالات الأميركية التي تتحدث عن القيم والأخلاقيات الضائعة عند الإدارة الأميركية فبرزت شكاوى من الانهيار الأخلاقي لإدارة الرئيس جورج بوش، خصوصاً بعد الكشف عن «شراء» الاحتلال الأميركي في العراق لصحف وصحافيين من أجل «الترويج» للاحتلال في هذا البلد. وهناك من أشاد بصحافيين عرب تعرضوا للاعتقال أو الموت في سبيل الكلمة الحرة مقابل عملية «الإفساد» التي تمارسها الحكومة الأميركية في العراق. كما أشارت إلى قضايا التعذيب والانتهاكات التي تمارسها أميركا في سجونها حول العالم و«الأنكى» هو الكذب الذي تقابل به هذه الإدارة مثل هذه الانتهاكات التي لم تعد خافية على أحد. كما تناولت الملف العراقي من بوابة الانتخابات المرتقبة فلاحظ أحد المحللين ان ثمة إجماعاً في أوساط الستة بعد التفجيرات الأخيرة في فنادق في العاصمة الأردنية، مفاده ان أكثر الوسائل تأثيراً في النظام السياسي الوليد في بغداد هو عدم اتباع أساليب زعيم تنظيم «القاعدة» في بلاد الرافدين أبو مصعب الزرقاوي.. لكن الأهم من تراجع الدعم للزرقاوي هو أن تقنع إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش العراقيين والمسلمين بأن أميركا سترحل عاجلاً وليس آجلاً لأن أفول نجم الزرقاوي لا يعني أبداً ان المسلمين يتقبلون الوجود العسكري الأميركي والاحتلال في العراق.

لكن «واشنطن تايمز» خصصت افتتاحيها للدفاع عن إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش محاولة التلميح إلى ان الحرب على العراق كانت إيجابية إذ ان هذه الإدارة سارت بهذا البلد نحو الأفضل. فاتخذت مستنداً لقراءتها الوضع العراقي السليم، المحاور الثلاث التي تطرق إليها الرئيس بوش في خطابه الأخير أمام «مجلس العلاقات الخارجية الأميركية» وهي وضع النجف والموصل والاقتصاد العراقي، لتشدد على ان العراق يشهد تحسناً ملموساً على مختلف الأصعدة سواء الأمنية منها أو الاقتصادية. واعترفت بما أكده الرئيس الأميركي من ان النجف كانت واحدة من أكثر المناطق العراقية إثارة للمشاكل فيما باتت الآن في حال أفضل إذ تشهد إلى جانب النشاط الاقتصادي الملحوظ والحكومة المنتخبة، حملات انتخابية تحضيراً للانتخابات التشريعية المرتقبة. أما الموصل، فقد كانت تتصف تماماً كما الفلوجة بأنها أكثر الأماكن عنفاً في العراق، أما اليوم فقد أصبح دور القوات الأميركية مقتصراً على الأمن وحسب. واستدركت معترفة بأن حركة «التمرد» العراقية ما زالت مشكلة لكن الفوضى العامة انتهت واستعادت المدينة هدوءها النسبي. وشددت «واشنطن تايمز» على ان الاقتصاد العراقي يشهد تحسناً كبيراً متوقعة أن يبلغ الناتج القومي الإجمالي حوالى ١٦٪ في العام المقبل. فتساءلت الصحيفة الأميركية، لماذا لا يتنبه الأميركيون الذين ينتقدون الأداء الأميركي في العراق إلى هذه الإيجابيات؟ وأسفت لأن عدداً كبيراً من مناهضي الحرب لا يعترفون بأي مؤشرات تقدم في العراق.

للتدهور الذي لحق بالوضع الأخلاقي لإدارة الرئيس بوش. ولاحظت ان مظاهر هذا التدهور تجلت بوضوح في تصريحات وزيرة الخارجية الأميركية غوندليزا رايس مؤخراً حين نفت أن يكون الرئيس بوش قد سمح بالتعذيب في السجون الأميركية. ورأت الصحيفة الأميركية ان ما يزيد الموقف الأميركي تعقيداً ويضيف من إحراج رايس، هو وجود أدلة دامغة على الانتهاكات الأخلاقية والإنسانية التي ارتكبها المحققون في مراكز الاعتقال الأميركية حول العالم. في الوقت الذي يواصل نائب الرئيس بوش، ديك تشيني مساعيه لتشريع التعذيب في السجون السرية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية «سي.آي.إي».

وأشاد ديفيد إغناطيوس في «واشنطن بوست» بشجاعة المراسلين والصحافيين العرب الذين عرضوا ويعرضون حياتهم لخطر السجن أو الموت فداءً للحقيقة ولأجلها. مبدياً اشمئزازه لأنه في مقابل هذه الشجاعة تقوم الحكومة الأميركية بإفساد الصحافة العراقية الحرة عبر إغراقها بالروايات المختلقة والكاذبة. واستشهد المعلق الأميركي بمجموعة من الصحافيين العرب من أمثال الصحافي السعودي حسين شبوكجي الذي لفت إلى انه تعرض للطرد من عمله في صحيفة «عكاظ» في جدة عام ٢٠٠٣ بعد نشره ألف أردني، حيث رأى ٨٧٪ ان تنظيم «القاعدة» منظمة إرهابية. كما ان من المؤشرات على الصعيد العراقي، هو ما يظهر من رغبة لدى قادة الستة في حث مجتمعهم على الاشتراك في العملية الانتخابية التي ستجري في منتصف هذا الشهر، الأمر الذي اعتبره جرجس، مؤشراً ودليلاً على ان ثمة إجماعاً بدأ يسود في أوساط الستة ويفيد بأن أكثر الوسائل تأثيراً في النظام السياسي الوليد في بغداد هو عدم اتباع أساليب الزرقاوي. وفي هذا السياق، رأى جرجس، ان اندماج العرب الستة في العملية السياسية العراقية سوف يخط ويرسم نهاية لزعيم القاعدة في بلاد الرافدين. لكنه شدد على ان هذا يتطلب إعادة تقييم للاستراتيجية الأميركية في العراق، وانسجاماً اجتماعياً عراقياً يعزز الصحف العراقية بالمقالات التي تسوّق للاحتلال الأميركي للعراق. وفي الختام توجه إغناطيوس، إلى الأميركيين بالقول «دعونا نعيش قيمنا بدلاً من أن نتحدث عنها».

وكتب فواز جرجس مقالة في «واشنطن بوست» أكد فيها ان ثمة أدلة قوية في الآونة الأخيرة تدل على تراجع الدعم لزعيم تنظيم «القاعدة» في بلاد الرافدين أبو مصعب الزرقاوي، معتبراً ذلك من صنيع يديه إذ ان «إرهابه» ساهم في توحيد مواقف الكثيرين ضد إيديولوجية الجهاد الشامل التي ينشرها. وسرد جرجس، سلسلة التنديدات التي صدرت بحق الزرقاوي، منذ تفجيرات عمان التي أدانها العراقيون السنّة كما أدانها العرب أجمعين. ولفت إلى ان ردّ الفعل ضد الزرقاوي، إثر هذه التفجيرات، تشكل من جهة، نقطة تحول للمسلحين الذين رأوا في هذا التغيير مأزقاً جديداً، ومن جهة أخرى، تعتبر درساً للحكومة الأميركية التي ينبغي عليها أن تدرك ان تأمين الاستقرار في عراق المستقبل ليس منوطاً بالقوات المسلحة الأجنبية بل يعتمد ذلك على الرأي العام المحلي. وبعد أن شدد على ان الزرقاوي في وضع لا يحسد عليه، أوضح جرجس، ان من مؤشرات التراجع في دعم زعيم «القاعدة»، استطلاع الرأي الذي أجري أخيراً وشمل ٨٧٪ من الذين تناسى توجيه اللوم للحكومة الإسرائيلية على وقوع الانفجار نتيجة سلسلة من الاعتداءات البربرية على الشعب الفلسطيني من اغتيالات واعتقالات وانتهاكات لمرحلة التهدئة والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية لإقامة المستوطنات والجدار العنصري العازل وتهويد القدس إهانة لمشاعر العالمين العربي والإسلامي. وختمت مناشدة الولايات المتحدة، حرصاً على السلام وحقناً لدماء الفلسطينيين والإسرائيليين معاً، أن تكون عادلة حتى في توزيع اللوم!!





الحدث بعيون إسرائيلية

# مفتاح السلام.. الضغوطات الغربية وليس الديمقراطية

تناولت الصحف العبرية الوضع السياسي في إسرائيل على مقربة من الانتخابات التشريعية فأكد أحدهم ان شارون لم يغير عاداته وأسلوبه المعهود في تدمير ما صنعته يداه فيما أكد أحدهم انه لو كان للرأي العام قيمة أو اعتبار لدى القيادات الإسرائيلية والفلسطينية لكان حل النزاع قد حصل منذ زمن بعيد. كما تناولت الصحف العبرية رؤيتها للقيادة الفلسطينية وستبقى عن هذه الانتخابات ومستقبل المفاوضات فأبدت تخوفاً على مصير الصراع وربط أحدهم بين نظرة الغرب التبسيطية إلى مفهوم الديمقراطية في الشرق الأوسط حيث لا يوجد إلاّ الخيار بين الدكتاتورية العلمانية أو الدكتاتورية الإسلامية والأفضل هو التعامل مع الأولى شرط ممارسة الضغوط عليها لحل الصراع العربي . الإسرائيلي. في حين كشف أحد التقارير الإسرائيلية ان قوات البحرية الإسرائيلية تتوقف عن عبور قناة السويس! مخافة من هجمات تتوقع أن تواجهها من قوى وصفتها بأنها «إرهابية جهادية»..

ونشرت «جيروزاليم بوست» في صدر صفحتها الأولى خبراً حصرياً يؤكد ان ثمة معلومات موثوقة تفيد بأن قيادة قوات البحرية الإسرائيلية قررت التوقف عن إرسال سفن حربية عبر قناة السويس خوفاً من أن يتم استهداف هذه السفن من قبل «إرهابيين» جهاديين. ونقلت عن مسؤول كبير في البحرية الإسرائيلية، تأكيده ان هذه الخطوة تأتي للحؤول دون استفزاز «الإرهابيين». هذا وقد أشارت «جيروزاليم بوست»، إلى ان عدداً كبيراً من المحللين الإسرائيليين قللوا من شأن هذه الخطوة خصوصاً وان قوات البحرية الإسرائيلية قلما تستخدم القناة.

وكتب يوسي ساريد، الزعيم السابق لحزب ميرتس اليساري، الذي أعلن مؤخراً انسحابه من الحياة السياسية الإسرائيلية في «هآرتس» مقالة ساخرة تحت عنوان «كلمة جيدة عن شارون». وأشار ساريد الذي كان قد اتهم رئيس الحكومة الارتباط مع غزة لأنها تهدف إلى تعزيز الوجود الإسرائيلي في الضفة، بل سيثني على كل ما قام به شارون من أجل «تهشيم» اللجنة المركزية لـ«تكتل ليكود» التي لطالما كانت العدو الأول للإسرائيليين. فأعضاء هذه اللجنة الذين استولوا على غالبية مقاعد الكنيست والحكومة وأمضوا معظم أوقاتهم في سيارات الليموزين يجوبون إسرائيل طولاً وعرضاً، لم يكن لديهم الوقت أبداً للتفكير بمصير «الأمة». غير ان ساريد، استدرك ان ما قام به شارون لا يعد في النهاية إنجازاً خارقاً، فهو من صنع اللجنة المركزية لسليكودس التي كانت موالية له خلال سنوات طويلة إلى أن تمردت عليه. وبذلك، لاحظ ساريد، ان شارون لم يغير عاداته وأسلوبه المعهود في تدمير ما صنعته يداه. قرار الحكومة الإسرائيلية وفي مقالة تحت عنوان «دور الرأي العام في الشرق الأوسط»، لاحظ داوود قطب، مدير معهد الإعلام المعاصر في جامعة القدس، في «هآرتس» ان جميع القرارات التي تصدر عن دوائر صنع القرار في تل أبيب ورام الله لا تعكس وجهة نظر الرأي العام على الجانبين. مؤكداً انه لو كان للرأي العام قيمة لدى المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين لكان حل النزاع قد حصل منذ زمن بعيد. فغالبية الإسرائيليين والفلسطينيين يعرفون جيداً الحل الذي يريدونه للصراع؛ دولتان ذات سيادة تفصل بينهما حدود العام ١٩٦٧ فضلاً عن بعض التعديلات على التكتلات الاستيطانية الكبرى (ويقصد في الضفة الغربية حيث المشكلة تكمن في ان الدولة العبرية تريد لهذه المستوطنات أن تتمدد تبعاً لما تسميه النمو الطبيعي لسكانها) بالإضافة إلى عودة عدد من اللاجئين كإجراء رمزي وأخيراً إيجاد حل عملي للقدس. ولكن قطب، أسف لكون الرأي العام ليس له أي قيمة لا في إسرائيل ولا على الأراضي الفلسطينية. مذكراً بالضحايا الذين سقطوا على الجانبين لأنهم حاولوا الاستجابة لرأي الشعب. فعدد من القيادات في منظمة التحرير الفلسطينية المستقيلة بالفساد، إلى ان عليه أن يقول كلمة إيجابية عن شارون الذين أرادوا تحقيق رغبة الشعب الفلسطيني بالدخول في حتى لو أصابه الندم في ما بعد. وأوضح انه لن يشيد بخطة فك مفاوضات مع إسرائيل قد تعرضوا للاغتيال مثلما حصل لرئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحق رابين الذي بادر أيضاً إلى تحقيق رغبة غالبية الإسرائيليين.

وكتب زئيف شيف في «هآرتس» مقالة حاول فيها التأكيد مباشرة أو مداورة ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) خيّب آمال الإسرائيليين ولم يكن على مستوى الطموحات الإسرائيلية. وإذ كان من المنتظر أن يقدم أبو مازن على خطوات سياسية كبيرة تؤدي إلى استئناف المفاوضات الفلسطينية. الإسرائيلية من دون إراقة الدماء، لم يقم أبو مازن بأي شيء يذكر. وفي هذا السياق، رأى شيف، ان رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون، كان محقاً في رفضه لقاء الرئيس الفلسطيني. فمع مرور الوقت تبين جلياً أن «العمليات الانتحارية» وإطلاق صواريخ القسام الفلسطينية في تزايد مستمر، بينما لا يبدي أبو مازن أية إشارة أو رغبة في اتخاذ خطوات جدية ضد من وصفها بالمنظمات الفلسطينية «الإرهابية». وإذ شدد على ان ما من معنى إيجابي واحد لقيادة محمود عباس، اعتبر ان هذا الأخير لا يساهم بتاتاً في انتشال الفلسطينيين من المستنقع الذي غرقوا فيه كما ان قيادته لا تؤثر إيجاباً على مسار السلام وإنما تضعف مؤيديه في الجانب الإسرائيلي. وأسف شيف، لأن أبو مازن، يضيع الفرص التاريخية التي تلوح أمامه، مستدركاً بأن الإنجاز الوحيد الذي يحسب له هو دعمه للمبادرة المصرية للتوصل إلى هدنة مع «حماس». في كل الأحوال، حرص شيف، على إبراز الخطوات الإسرائيلية الإيجابية مثل الانسحاب الأحادي من غزة، وإخلاء المستوطنات وفتح معبر رفح، ليعرب عن أسفه لأن رد من وصفهم بـ«العصابات الفلسطينية» كان إطلاق المزيد من صواريخ القسام. فتساءل شيف، كيف يمكن للجانب الإسرائيلي أن يتصرف في المرحلة الراهنة؟ وأجاب انه لا بد للإسرائيليين أن يدافعوا عن أنفسهم بحزم وجدية. وختم معتبراً ان على إسرائيل أن تنتظر رجلاً شجاعاً يرأس الفلسطينيين بعد أبو مازن. وإلى ذلك الحين، شدد شيف، على ضرورة ألاّ يخشى ألاّ يخشى الطرف الإسرائيلي من اتخاذ خطوات أحادية تعزز وضع الدولة العبرية السياسي والأمني. بدأ موشيه إلعاد (كولونيل سابق في الجيش الإسرائيلي) في «هآرتس»، مقالته متسائلاً عما يرغب الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، في رؤيته في منطقة الشرق الأوسط؟ هل هدفه تنفيذ «خريطة الطريق» أم انه يريد التوصل إلى إنجازات معينة تنتهي بإحلال الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية؟ مشدداً في هذا السياق على انه لا بد لفشل أميركا في إحلال الديمقراطية في العراق من أن يلقن الغرب درساً مهماً واحداً على الأقل وهو انه عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية في الشرق الأوسط، فإن الخيار الوحيد ليس بين دكتاتورية عربية وديمقراطية غربية وإنما بين دكتاتورية علمانية ذات عناصر ديمقراطية مثل ما هو قائم في مصر والأردن والمغرب، ودكتاتورية إسلامية أصولية مثلما تشهد المملكة السعودية وإيران. لذلك، اعتبر إلعاد، ان إمكانية أن يتم انتخاب قيادة فلسطينية ديمقراطياً في الـ٢٥ من كانون الثاني المقبل أمر واقعي غير ان ما هو خيالي هو أن تنجح هذه القيادة الجديدة في التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل. وشدد إلعاد، على ان المرشحين الخمسة للرئاسة الفلسطينية أي مروان البرغوثي، وجبريل الرجوب، ومحمد دحلان، ومحمود الزهار، وإسماعيل هنية، يتمتعون بصفات ديمقراطية، لكنه شكك في امتلاكهم مفتاح إنهاء الصراع الفلسطيني. الإسرائيلي. في كل الأحوال، رأى إلعاد، انه من التبسيط بمكان أن تؤمن الولايات المتحدة وأوروبا، انه يمكن وضع حد لمئة عام من الصراع الدموي بين التيارات الصهيونية من جهة والحركات الوطنية العربية من جهة أخرى، وثلاثة عقود من النزاع العنيف بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بمجرد تشجيع انتخاب البرغوثي ومن وصفها بـ«عصابته». ودعا الغرب لممارسة ضغوطه على الرئيس الجديد للسلطة الفلسطينية لإظهار المرونة تجاه مسألة استئناف محادثات السلام مع إسرائيل. وختم مشدداً على ان مفتاح السلام في يد الغرب.

المشهد اللبناني: **على وقع جريمة اغتيال جبران تويني... لبنان في قلب العاصفة**

تتمة المنشور في الصفحة ١

وكان قد تنبأ كثيرون بعدما فرغ فريق من اللجنة من استجواب المسؤولين الأمنيين السوريين الخمسة في فيينا، وسط تكتّم شديد، أن يكرر ميليس اتهامه سوريا بعدم التعاون، أو من حيث الاستناد إلى شهادات ذات طابع سياسي أكثر ما هي شهادات تتضمن قرائن أو دلائل حول جريمة الاغتيال. خصوصاً بعد سقوط الشهادات التي استند إليها ميليس في تقريره الأول، وعدم حصول أية تطورات مهمة في التحقيقات التي تلت، الأمر الذي دلل على ان التقرير انتهى مرة أخرى إلى الدعوة إلى الاستمرار في التحقيق سعياً وراء دلائل وقرائن جديدة. لكن في هذا الوقت جرى الحديث عن ان القاضي الألماني بات يركز على «ملف الاتصالات» و«بنك المدينة» بعد سقوط عدد من الشهود الرئيسيين، فبدا ان هناك خرقاً حققه ميليس في ملف الاتصالات الهاتفية أشير فيه أيضاً إلى أدوار ما في الجريمة لمقربين من القصر الجمهوري، وتحديداً حول أجهزة تشويش حديثة تولى عقد صفقة لبيعها من شركة نروجية متخصصة لمصلحة مؤسسة مدنية أمنية تخص مقربين من الرئيس إميل لحود وقائد الحرس الجمهوري العميد الموقوف مصطفى حمدان. وبدا هنا أيضاً ان هناك جهات لبنانية على صلة بفريق الأكثرية النيابية تعمل على الترويج للأمر من زاوية انه يؤدي إلى توريط الرئيس لحود من خلال توريط قريب له بعدما جرى المس بنجله النائب السابق إميل إميل لحود من خلال الإشارة إلى تلقي هاتفه الخلوي اتصالات من الموقوف محمود عبد العال في يوم التفجير وكذلك محاولة توريط مصطفى حمدان. وفي وقت حسم فيه المحقق الدولي ميليس موقفه وقرر التنحي. فيما توقع الرئيس المصري حسني مبارك أن يستغرق التحقيق «وقتاً طويلاً» ما بين ستة أشهر وعام، بل إنها قد تأخذ وقتاً أطول»، فيما اتهم وزير الخارجية السوري فاروق الشرع أطرافاً «داخل لبنان وخارجه» بالعمل على تدويل المشكلة اللبنانية.

وإذ لم تأت تداعيات اغتيال تويني بجديد على مستوى التماسك الحكومي الذي يشكل ضمانة له «التحالف الرباعي» الذي كان قد بدأ يتعرض للاهتزاز منذ أصاب الحكومة الإرباك بعدولها عن طرح مسألة «المحكمة الدولية» إثر تهديد وزراء أمل وحزب الله بالاستقالة، بات فرقاء الحكومة بعيد حصول الجريمة أمام خيارين، إما التوجه نحو محكمة دوليّة تنظر بكل حلقات مسلسل التفجيرات، أو الاستقالة، وفتح الباب أمام أزمة حكم، وفراغ على مستوى السلطة التنفيذية، والعودة إلى التصويب باتجاه الرئاسة الأولى، والمطالبة بالاستقالة، وتقصير الولاية، وانتخاب رئيس جديد (الملف الأصعب أمام الأكثرية)، واحتمال الوقوع في خلافات جديدة، إذا ما استمر غياب التوافق على البديل.

في أي حال فسر وزراء حركة أمل وحزب الله، ما حصل في جلسة مجلس الوزراء بأن قوى «الأكثرية» استغلت اغتيال تويني لتمرير المحكمة الدولية وتوسيع عمل اللجنة ودليلهم إلى ذلك تصريح أدلى به رئيس الحكومة الذي أعلن فيه عزمه على طلب المحكمة وتوسيع صلاحيات اللجنة عقب اجتماعه مع سفراء الدول الكبرى ما شكل «نفزة» لأوساط أمل وحزب الله، الذين يعتبرون ان القضايا الوطنية المصيرية تستلزم توافقاً مسبقاً ولا تقر بالتصويت. وكان الوزير مروان حمادة ورئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» سمير جعجع هددا بسحب وزرائهم من الحكومة إذا لم يطرح موضوع إنشاء محكمة دولية في مجلس الوزراء. ورغم ذلك بقي التساؤل الأهم حول ما إذا كانت الجريمة رسالة متعددة العناوين والأغراض، من بينها الإصرار على تحويل لبنان ساحة لمواجهة المدّ الدولي وتسديد حسابات إقليمية دولية.

وكان جنبلاط، الذي اتهم سوريا مباشرة بعيد جريمة الاغتيال، قد صعد من لهجته التي أوحت بما يمثله هذه الأكثرية ان العلاقات اللبنانية السورية وصلت نقطة توتر لا عودة عنها، فقد انتقل ملف «الحقيقة» في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري إلى ملف آخر خطير إذ بات المطلوب العلني لدى جنبلاط، وسالأكثريةس تغيير النظام في سوريا وهذا ما عبر عنه الزعيم الدرزي بالقول «ان وجود الرئيس السوري بشار الأسد على رأس النظام يهدد الاستقرار في الشرق الأوسط».

وكانت القوى المنضوية في لقاء ١٤ آذار اجتمعت في مبنى «النهار» فحضر نواب وقادة «تيار المستقبل»، «اللقاء النيابي الديمقراطي»، «القوات اللبنانية»، «لقاء قرنة شهوان»، «حركة التجدد الديمقراطي» و «اليسار الديمقراطي»، وحضر ممثلون عن «التيار الوطني الحر» وتكتل «الإصلاح والتغيير» اللذين يتزعمهما العماد ميشال عون جزءاً من الاجتماع وغادروه بعد الخلاف على تضمين البيان بنداً يتعلق بالوقوف مع «استمرار رئيس الجمهورية الممددة ولايته قسراً وبإرادة سورية.. كرمز من رموز النظام الأمني». إلا ان التيار العوني أعلن مشاركته في تشييع تويني اليوم، وفي الاحتفال العام الذي دعا إليه بيان لقاء قوى ١٤ آذار.

مما لا شك فيه ان جريمة اغتيال تويني، أعطت دفعا معنويّا لتقرير ميليس عشية تقديمه إلى مجلس الأمن، وجعلت الجهة، أو الجهات، التي يصوّب باتجاهها، أكثر استهدافا، وأقل قدرة على الاعتراض، خصوصاً أن الجريمة وقعت وسط مناخ متوتر، وفي ظل المواقف التي أعلنها التي يشار الأسد في مقابلته مع التلفزيون الروسي، وجاءت بعض ردود الفعل الرسميّة، والسياسية اللبنانية، لدفع مجلس الأمن، عندما يباشر مناقشة تقرير ميليس، ليكون أكثر تشدداً في أي خيار قد يقدم عليه، رغم ان تقرير ميليس بذاته، لم يكن يحمل جديداً خصوصاً بعد سقوط الشهود الرئيسيين. فيما لفت المراقبين ان الجريمة حصلت بعد ساعات قليلة من عودة تويني من باريس ما يعني رصد المنفذين بدقة لتحركه، وقدرتهم الفائقة على الاستحصال على المعلومات. وفي حين يصعب توجيه الاتهام إلى جهة معينة، بادرت «الأكثرية» إلى توجيه الاتهام لدمشق والنظام السوري.

وكانت الساحة المحلية قد شهدت حركة حوارية غير عادية حاولت استباق التقرير «رقم ٢» للقاضي ميليس. لكن هذا الحوار الذي يدور على أكثر من محور طرأ على «أجندته» مستجدات «تعليق» وزراء حركة «أمل» وحزب الله عملهم في الحكومة. وإذا كانت قد سجلت خلال الأسبوع سلسلة لقاءات أو اجتماعات ذات طابع ثنائي تندرج في إطار هذا الحوار فإن عين التينة تشهد منذ أكثر من أسبوع حركة واسعة من الحوارات في ضوء الدعوة التي أطلقها الرئيس نبيه بري الذي أكد انها لا تستثني أحدا وإن كانت قد انطلقت على مستوى إعادة تنشيط الحوار بين التحالف الانتخابي الرباعي (أمل، حزب الله، التقدمي، المستقبل) الذي كان تعرض في الآونة الأخيرة لاهتزازات لا سيما في ضوء الملابسات التي رافقت طرح المحكمة الدولية. وفي هذا السياق شهدت عين التينة سلسلة لقاءات حوارية أجراها الرئيس بري مع وفود من كتل «اللقاء الديمقراطي» والتيار العوني، و«القوات اللبنانية»، والنائبالجانب السوري من خلال المفاوضة على مكان استجواب السابق غطاس خوري موفدا من رئيس تيار المستقبل النائب المسؤولين السوريين ومن ثم عنصر المفاجأة بظهور الشاهد سعد الحريري الذي تلقى اتصالا من رئيس المجلس قبل ذلك السوري المعروف «الشاهد المقنع» والذي غمّ شهادته وبدّل أيضاً. وحسب المعلومات فإن لقاء الرئيس بري ووفد نواب التيار إفادته، ما أدخل علامات استفهام جديدة بالنسبة إلى التقرير الوطني الحر الذي ضم النائبين إبراهيم كنعان وسليم عون كان الأساسي الذي وضعه ميليس والمتعلّق بكشف ملابسات اغتيال إيجابياً وتناول مختلف المواضيع بعمق. وسبق ذلك جلسات عمل الحريري، فهذه العلامات استوجبت تفسيرات من ميليس من جرت بين فريق عمل من التيار العوني وفريق عمل للرئيس بري، قبل أطراف المحكمة الدولية، وفيما بينهما «ملف رئاسة أكد الفريقان ان تقاطعات كثيرة جرت بين الجانبين وان مساحة الجمهورية».

الالتقاء كانت واسعة.

وفي سياق مختلف سجلت زيارة هي الأولى من نوعها إلى العاصمة اللبنانية، قام بها، مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي روبرت ميولير، التقى خلالها وزير الداخلية العميد حسن السبع، وزير العدل شارل رزق، وزير الخارجية بالوكالة طارق متري والمدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء أشرف ريفي. وفيما تم التكتم على الزيارة التي بقيت بعيدة عن أنظار الاعلاميين، أشار وزير العدل إلى انها كانت للتعارف وتوفير تدريبات تقنية للمحققين الجنائيين وإقامة مختبر لفحص «دي.ان.أي».

وكان حسين عساف، وهو أحد كوادر المقاومة الإسلامية، قد نجا من محاولة اغتيال بتفجير سيارته في بعلبك، واتهم حزب الله إسرائيل بالتفجير الأول الذي يشهده لبنان منذ ما يقارب ثلاثة أشهر بعد حادث التفجير الذي استهدف الإعلامية مي شدياق في غادير في ٢٥ أيلول الماضي، وكذلك هو التفجير الأول الذي يستهدف أحد كوادر المقاومة.

وإذا كانت الأمور سائرة إلى التمديد، لناحية التحقيق الذي لا يزال يتطّلب وقتاً طويلاً، ويبدو ان ثمة تغيير في موقف الأميركيين تجاه تطبيق القرارات الدولية التي كانوا يصرّون عليها، بهدف تمرير صفقة أو الاتفاق على تسوية . كما حصل في موضوع التفاوض على مكان استجواب الضباط السوريين، في حين أن القرار ١٦٣٦ قد أصرّ وإجماع الدول الا

# قراءة حول كيفية تطبيق المادة السادسة من قانون الإثراء غير المشروع (٢)

**طبيعة الاستقالة المنصوص عنها في المادة السادسة من القانون ٩٩/١٥٤**

أولى المشترع التصريح عن الثروة أهمية خاصة، واعتبره شرطاً من شروط تولي الخدمة العامة بالنسبة لرئيس الجمهورية ولرئيس مجلس النواب والنواب ورئيس مجلس الوزراء والوزراء. وبما ان هذا النص موجود، فإن القاعدة الشرعية التي تطبق في هذه الحالة أن إعمال النص، خير من إغفاله، ويكون من واجب الجميع إعطاء هذا النص كامل مفاعيله القانونية. ومن المسلم به أيضاً أن القانون بتعريفه أنه قاعدة عامة مجردة ومكفولة بإجبار، وهذا الإجبار هو الذي يؤمن فعالية هذا النص القانوني، ويلزم المخاطبين به على التقيد بأحكامه. واستناداً لهذه المبادئ فإنه لن يلتزم المخاطبون بقانون الإثراء غير المشروع، بتقديم التصريح عن الثروة، إذا لم يحدد القانون جزاء عدم تنفيذ هذا الإلتزام. وقد تحدد هذا الجزاء فعلاً، عندما نصت الفقرة الثالثة من المادة السادسة على اعتبار التخلف عن التصريح بمثابة استقالة المتخلف من الخدمة الفعلية. ولكن أثبتنا أن هذه الإستقالة ليست حكمية، فكيف يتمُّ إعمالها؟

إذا عدنا للمادة الخامسة من قانون ١٩٥٤/٤/١٤ نجد أنها نصت على أن:س كل موظف أو قائم بخدمة عامة لا يقدم التصريح المنصوص عنه في الفقرة الأولى من المادة الأولى من دون عذر مشروع يعتبر مستقيلاً من الوظيفةس. وهذه الإستقالة ليست حكمية، لأن بإمكان الشخص المعني أن يقدم العذر المشروع عن التأخر في تقديم هذا التصريح، وبمجرد منحه حق تقديم الأعذار والتبريرات لهذا التأخر، يعني أنه منح حق الدفاع عن نفسه أمام الجهة المخولة النظر في مسألة التخلف عن تقديم التصريح. ولم يشترط القانون أي شروط خاصة أو ظروف قاهرة، بل اكتفى بأي عذر مشروع.

والواقع ان حق الدفاع عن النفس باعتباره من الحقوق المقدسة المرتبطة بقيم الإنسانية العليا والشرط الأول لتحقيق العدالة والمساواة، يفترض قبل إعلان الإستقالة التي لها صفة العقوبة، أن يُمنح الشخص، الذي ستعلن اقالته، حق الدفاع عن النفس وتقديم التبريرات التي حالت بينه وبين تقديم التصريح في المهلة المحددة. وإذا كان القانون ٩٩/١٥٤ لم ينص حرفياً على تقديم الأعذار المشروعة، إلاّ ان تحليل المادة السادسة بفقراتها الثلاثة يستتبع ذلك:

فالفقرة الأولى توجب على رئيس كل إدارة أو مؤسسة عامة مشمولة بأحكام هذا القانون أن يصدر تعميماً يذكِّر فيه إلى ضرورة تقديم التصريح وفقاً لمضمون الفقرات (٢) و (٣) و (٤) من المادة السادسة. فإذا عطفنا الفقرة الثالثة على الفقرة الأولى من المادة السادسة، نصل إلى نتيجة أنه يتوجب على رئيس مجلس النواب، عند كل دورة انتخابية أن يصدر تعميماً إلى النواب المنتخبين، لكي يقدموا التصريح في المهلة المحددة.

أما الفقرة الثانية فتوجب على رئيس الإدارة أن يبلغ كل قاض أو موظف أو مستخدم أو عضو مجلس إدارة التصريح المنصوص عليه في الفقرتين (١) و (٢) من المادة الرابعة من هذا القانون، ومن تاريخ تبلغ هذا التصريح تبدأ مهلة الثلاثة أشهر. وهذا التعداد الوارد في هذه المادة هو على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، وبالتالي ينطبق على النواب، حيث يتوجب على رئيس المجلس أن يبلغ النائب المنتخب نسخة عن أوراق التصريح، ومن هذا التاريخ تسري مهلة الثلاثة أشهر جديدة، أي أن تبلغ النائب أوراق التصريح يقطع المهلة السابقة، وتسري من تاريخ هذا التبليغ مهلة جديدة.

ونخلص مما تقدم أن قانون ٩٩/١٥٤ لم يحرم الأشخاص المخاطبين بأحكامه، من حق الدفاع عن النفس، ذلك أن عدم إصدار رئيس إدارة الشخص المعني بتقديم التصريح، التعميم بضرورة تقديم التصريح، أو عدم تبليغ هذا الشخص بأوراق التصريح، يسقط عن هذا الشخص التقدم بالتصريح في المهلة المحددة، أي يستطيع أن يدلي بأن تأخره في تقديم التصريح ناجم عن فعل الغير، وليس عن فعله الشخصي. وهذا الإدلاء هو صورة عن الأعذار المشروعة التي يستطيع التذرع بها لدرء مخاطر الإقالة عن نفسه، وليس ما يمنع من أن يدلي أيضاً بغيره من الأعذار المشروعة في حال توفرها.

**❖ مركز بيروت للأبحاث والمعلومات**

# نشاطات مؤسسة مخزومي

(تصوير محمد الساحلي)

## «الجائزة العالمية لأصحاب المشاريع الصغرى» «مؤسسة مخزومي» تنال الجائزة الأولى في برنامج الأمم المتحدة

بمناسبة إعلان الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة ٢٠٠٥ السنة العالمية للإقراض الأصغر، شاركت «مؤسسة مخزومي» في برنامج «الجائزة العالمية لأصحاب المشاريع الصغرى» المدعوم من الـUNDP، سيتي غروب، سنابل وYMCA، وذلك من خلال مشاريع خمس مستفيدات من برنامج القروض الصغيرة في المؤسسة. فاز بهذه الجائزة ٣٠ مشاركاً من أصل ٥٨، بحيث فازت المستفيدات الخمس، من «مؤسسة مخزومي» اللواتي شاركن في المسابقة بجوائز مالية وحصدت إحداهن جائزة المرأة الريادية في مجال المشاريع الصغرى لهذا العام.

وقد أقيم حفل توزيع الجوائز في فندق الميريديان. كومودور في ٢٠٠٥.١٢.١٢.

(تصوير محمد الساحلي)

## «مؤسسة مخزومي» تشارك في مؤتمر صياغة مستقبل الصناعة في المنطقة العربية

شاركت «مؤسسة مخزومي»، العضو في «سنابل» وهي شركة التمويل الأصغر في البلدان العربية، في المؤتمر الثانوي الثالث الذي عقدته «سنابل» تحت عنوان «صياغة مستقبل الصناعة: من الاقتراض الأصغر إلى التمويل الأصغر في المنطقة العربية».

وقد وفر مؤتمر هذا العام، الذي عقد في المغرب، فرصة ممتازة إلى كافة المشاركين لاكتساب المزيد من المعلومات حول التمويل الأصغر في البلدان العربية، والمشاركة في إنشاء مستقبل هذه الصناعة الفعالة. وأطلع المشاركون على ما سيقدمه الخبراء والممارسون العالميون والإقليميون من رؤى وخبرات حول تطورات هذه الصناعة في البلدان العربية.

وقد التقى أكثر من ٣٥٠ شخص من رواد الصناعة في المنطقة وشركاء التنمية في مكان واحد.

علماً أن «مؤسسة مخزومي» هي ثالث مؤسسة في لبنان تحظى بعضوية «سنابل» من بعد مؤسسة الإسكان التعاوني الدولي والمؤسسة اللبنانية للتنمية (المجموعة).

تصدر عن شركة الحوار ش.م.ل. **مدير التحرير:** آمنة القرى **المدير المسؤول:** ماجدة عازار
**الإدارة و التحرير:** بيروت – رأس النبع – شارع دونا ماريا – مبنى مرج الزهور
**هاتف:** ٦٣٧٠٠٠ / ٠١ **فاكس:** ٦٣١٢٨٢ / ٠١ **الموقع الإلكتروني:** www.alhiwar.info **بريد إلكتروني:** info@alhiwar.info